جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص : اقتصاديات البنوك والتمويل

العنوان

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

إعداد الطالبة:

براخلية نبيلة

تاريخ المناقشة : 26-05-2016.

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

01	أ.قدوري نور الدين	أستاذ مساعد	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
02	د.نذير عبد الرزاق	أستاذ مساعد	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
03	أ.غادري حورية	أستاذة مساعدة	جامعة محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية : 2015-2016

الشكـــرات

قال الله تعالى

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الآية 19 سورة النمل

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نحمد الَله الذي سخر لنا عباده المخلصين فأمدونا بالتوجيه والمساعدة راجية من الَله العلي أن ينقلها في ميزان الحسنات، وأخص بالذكر الأستاذ "نذير عبد الرزاق" الذي لم يبخل علي بالإرشادات والتوجيهات التي كانت لي عون في تقديم هذا البحث
فشكرا لأستاذي.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير والاحترام إلى الأستاذ "قدوري نور الدين" على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة كانت لي عون في انجاز هذا البحث
كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ بدار والأستاذ بلعباس والأستاذة بنابي
كما أتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة
وإلى أغلى وأعز الناس صديقة عمري حنان زلاقي
إلى كل زميلاتي وزملائي
إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة إلى كل هؤلاء
أقول شكرا

الطالبة: برا خلية نبيلة

الإهـــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى بلدي الجزائر فخرا واعتزازا

إلى

نبع الحنان والمحبة إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى مصدر فخري واعتزازي

إلى أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى الذي أجده دائما سندا لي في هذه الحياة

إلى أعز وأغلى الناس إلى أخي محمد

إلى أختاي العزيزتين

سليمة ونعيمة

إلى العزيز الغالي أخي الصغير يحي

إلى روح جدتي الغالية رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه

إلى كل أساتذتي وأخص بالذكر الأستاذ قدوري نور الدين

إلى كل الأهل والأقارب

إلى صديقات عمري:حنان، أسماء،أشواق، سهيلة، عفاف، أحلام،صفية،صونيا

إلى كل طلبة تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك

إلى كل من تذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

الطالبة:براخلية نبيلة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	8
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثاني: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	14
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الأول: نظريتي العائد والمنظمات الصناعية	20
المطلب الثاني: نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية	21
المطلب الثالث: نظريتي الحماية والموقع	24
المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	26
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية التقليدية	26
المطلب الثاني: المحددات ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة	27

المطلب الثالث: المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	
تمهيد	34
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	35
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	35
المطلب الثاني: مميزات وعناصر النمو الاقتصادي	37
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	39
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي(النظرية، المحددات،القياس)	41
المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	41
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	61
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي	67
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	72
المبحث الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	73
المطلب الأول: التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	73
المطلب الثاني: تفسير نماذج النمو الداخلي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.	78
المبحث الثاني:دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	81

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	81
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	88
المطلب الثالث: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	99
خلاصة الفصل	104
خاتمة عامة	106
قائمة المراجع	110

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	83
02-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002–2014)	85
03-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002–2014)	87
04-03	تطور حجم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)	89
05-03	تطور حجم ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	92
06-03	تطور نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	94
07-03	تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	96
08-03	تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	98

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	صور الاستثمار الأجنبي	16
01-02	أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي	44
02-02	أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي	48
03-02	المخطط العام للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي	49
01-03	منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	83
02-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(2002–2014)	85
03-03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة (2002–2014)	88
04-03	شكل يمثل تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000–2014)	90
05-03	شكل يمثل تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000–2014)	91
06-03	شكل يمثل تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)	93
07-03	شكل تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	93
08-03	شكل تطور نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2014)	95
09-03	شكل يمثل تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)	97
10-03	شكل يمثل تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000–2014)	99

المقدمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي لقيت قدر كبير من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما للاستثمارات الأجنبية من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتسمة بالتغير المستمر وانتشار العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها، وهكذا فانه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العام الخارجي فان مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، وتنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطور كبير نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات وهذا ما أكدته نماذج النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكية.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم، والجزائر من بين الدول التي تحاول جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافر والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، ورغم عوامل جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فان هناك جملة العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

1-الإشكالية:

يشكل موضوع دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي احد أهم الانشغالات التي تطرق إليها الاقتصاديون من خلال الدراسات المتعددة التي قاموا بها، ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا في السؤال التالي:

-ما هو اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. ؟

ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على الجزائر خلال الفترة(2000-2014)؟
- هل يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي؟

2- الفرضيات:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية للدول المضيفة مقارنة بالتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراسة هذا الموضوع يندرج ضمن تحقيق الأهداف التالية:

-عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون.

-التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنية المتطورة للدولة المضيفة، وما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية وإكسابها مهارات الإنتاج والتسويق والإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

5- حدود الدراسة:

تتكون حدود الدراسة من:

- **الإطار المكاني:**إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- **الإطار الزماني:**تم تحديد فترة الدراسة على مدى أربعة عشر عاما(2000-2014).

6- أسباب اختيار الموضوع:

تكمن أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة في النقاط التالية:

- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- الميل الشخصي لدراسة هذا النوع من المواضيع.
- دراسة إمكانيات الجزائر في مجال استقطاب هذا النوع من الاستثمار.

7- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

- الدراسة التي قام بها "**رفيق نزاري**" بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، وذلك خلال الفترة 1991–2005، والتي استنتج فيها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا وهذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي والتي أثبتت عدم استفادة واستغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، أما المغرب فكان التأثير ايجابيا لكن في فترة محدودة.
- الدراسة التي قامت بها "**زكية أحمد مشعل**" حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي تهدف إلى قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني، حيث بينت الدراسة ان هناك علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

- الدراسة التي قام بها "**بيوض محمد العيد**" بعنوان تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، والتي توصل فيها إلى أن الآثار الايجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة بالإطار التشريعي المنظم لعملية توجيه دخول وتوطن هذه الاستثمارات.
- الدراسة التي قامت بها "**كريمة قويدري**" بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر والتي توصلت فيها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991–2008، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي إلا أن له تأثير ايجابي.

8- منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة البحث، فقد تم استخدام المنهج الوصفي حيث قمنا بوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وبوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وذلك من خلال النماذج الكينزية والنيوكلاسيكية وكذا نماذج النمو الداخلي، كما تم استعمال المنهج التحليلي في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باستخدام البيانات الإحصائية، إضافة إلى استخدام برنامج Eviews.

9- تقسيمات البحث:

اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني:تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي من خلال إعطاء تعريف له ومعرفة مميزاته وعناصره وكذا معرفة الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تناول مكونات النمو الاقتصادي وتم التطرق فيه إلى نماذج ونظريات هذا النمو بالإضافة إلى محدداته وكيفية قياسه.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل مبحثين الأول تناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والثاني تم التطرق فيه إلى دراسة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

الفصل الأول

الإطار النظرى للاستثمار الأجنبى المباشر

تمهيد

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة محور اهتمام العديد من الباحثين ورجال الأعمال في كل من الدول النامية والدول المتقدمة وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي نظرا للأهمية البالغة لهذا النوع من الاستثمارات.

وبصفة عامة يتركز الاهتمام حول هذه الاستثمارات لما تحققه من منافع وفوائد وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية الدور البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه أوسع واشمل، واهم ما يميز ذلك هو التنافس المشتد بين الدول لاستقطاب اكبر قدر ممكن من هذه التدفقات،ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أشكال هذه التدفقات .

ونظرا للأهمية البالغة لهذا النوع من الاستثمار باعتباره وسيلة تمويل دولية تحقق ايجابيات للدولة المضيفة بالمقارنة بالتدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، فقد خصصنا هذا المبحث للتعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالإضافة إلى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشاة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.[1]

أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك 10بالمئة أو أكثر من رأسمال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى يكون للمستثمر دورا فعالا في إدارة مجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو اندماجات مع شركة وطنية، أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدول المضيفة.[2]

---

[1]–حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعار يف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد32، 2004، ص03

[2]–بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع(04)، ص03

الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل المشروع هذا فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع ورقابته مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته على إدارته وتنظيمه في حالة ملكيته المطلقة للمشروع.[1]

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي:

هو تكوين منشأة أعمال جديدة أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.[2]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروع للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.[3]

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته،فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلق6ة لمشروع الاستثمار، هذا بالإضافة إلى قيامه بتحويل مواد أولية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة.[4]

تعاريف بعض الباحثين الاقتصاديين:

وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، نورد البعض منها كالتالي:

---

[1]–مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص:نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص18 .

[2]–ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2011، ص98.

[3]–عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، 2001، ص481

[4]–جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي(النظريات والممارسات)، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، بدون سنة طبع، ص227

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج **الأول:** وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف.

والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع، أي أنها تأخذ شكل إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى كاستثمار طويل الأجل.[1]

وقد عرفه الدكتور حسين عمر علي على انه استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة أجنبية، كإنشاء فروع لشركات أجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات متعددة الجنسيات.[2]

كما تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكونها الأموال الأجنبية التي تنساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية، وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدولة المضيفة.

أي هي الاستثمارات التي تحدث في منشأة تمارس نشاط في اقتصاد إقليم غير إقليم المستثمر.[3]

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في الشركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة.[4]

---

[1]–كاكي عبد الكريم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص:تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2010–2011، ص38 .

[2]–سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2015، ص72.

[3]–عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص17 .

[4]–عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص:نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص49.

تعاريف بعض الهيئات والمنظمات:

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:عرفته على انه الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة تأثير فعال إداريا[1]،أي يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر.

تعريف المنظمة العالمية للتجارة:الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المنظمة العالمية للتجارة يسمح بإجراء التبادل بين السلع والخدمات على المستوى الدولي، أي يساعد على تنمية التجارة الدولية، كما يعمل على تنشيطها ولكن لا يمكن أن يحل محل صادرات الدولة.[2]

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي،وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوى التصويتية 10% أو أكثر.[3]

تعريف صندوق النقد الدولي:هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[4]

تعريف البنك الفرنسي:يعرف البنك الفرنسي الاستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية:[5]

- ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع .
- تملك نسبة كبيرة من رأسمال الوحدة الإنتاجية تعطي المستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة، المساهمة تساوي أو أكثر من 10بالمئة.

---

[1]–عبد الرزاق حسين الجبوري ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص33 .

[2]–عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص21 .

[3]–عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص50.

[4]–عبد المجيد قدين المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص251.

[5]–عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص20 .

- القروض والتسبيقات قصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكوين الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع.

تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:تنظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع الموجودة بالمشاركة مع رأسمال محلي لإقامة مشاريع مختلفة في تلك الأقطار، أو انه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار.[1]

تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر(التعريف القانوني):يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 03يوليو 2001والمتضمن قانون المناجم، الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:[2]

اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.

- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية .

من خلال قراءتنا لتعار يف المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وكذا تعار يف المؤسسات والهيئات الدولية، نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر:

هو قيام فرد أو مؤسسة أجنبية بالاستثمار في دولة أخرى ويكون له الحق إما بالمشاركة فقط،أو الإدارة والتسيير كاملة من طرفه، وبعبارة أخرى فالاستثمار الأجنبي

[1]-قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص52.

[2]-عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص21 .

المباشر هو هجرة رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى ويحدث عنه امتلاك شخص أو مؤسسة من دولة ما أصولا في دولة أخرى، من اجل المشاركة أو إدارة هذه الأصول (الملكية واتخاذ القرار)، مع إمكانية استفادة الدولة المضيفة من التكنولوجيا الحديثة والمهارات التسييرية المصاحبة لتلك الاستثمارات، مع الرفع من صادرات الدولة المضيفة وتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها، والرفع من معدل نموها الاقتصادي.

المطلب الثاني: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

إن التمييز بين هذين النوعين من الاستثمار يتطلب تحديد تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر،وعلى أساس هذا التعريف والتعاريف الواردة من قبل والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر سنبرز أهم ما يميز كل منهما عن الآخر.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر غير المباشر، لم نجد هناك اختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية، ويقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة باسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد والهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

[1]–سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الصناعية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004، ص03 .

ثانيا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

هناك طريقتين يمكن من خلالهما تحديد نوع الاستثمار ما إذا كان مباشرا أو غير مباشر وهما:

1-الطريقة الأولى:

حسب هذه الطريقة فانه يتم التمييز بين النوعين السابقين للاستثمار الأجنبي من خلال بيان الصورة المميزة لكل نوع، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:[1]

الشكل (1-01): صور الاستثمار الأجنبي

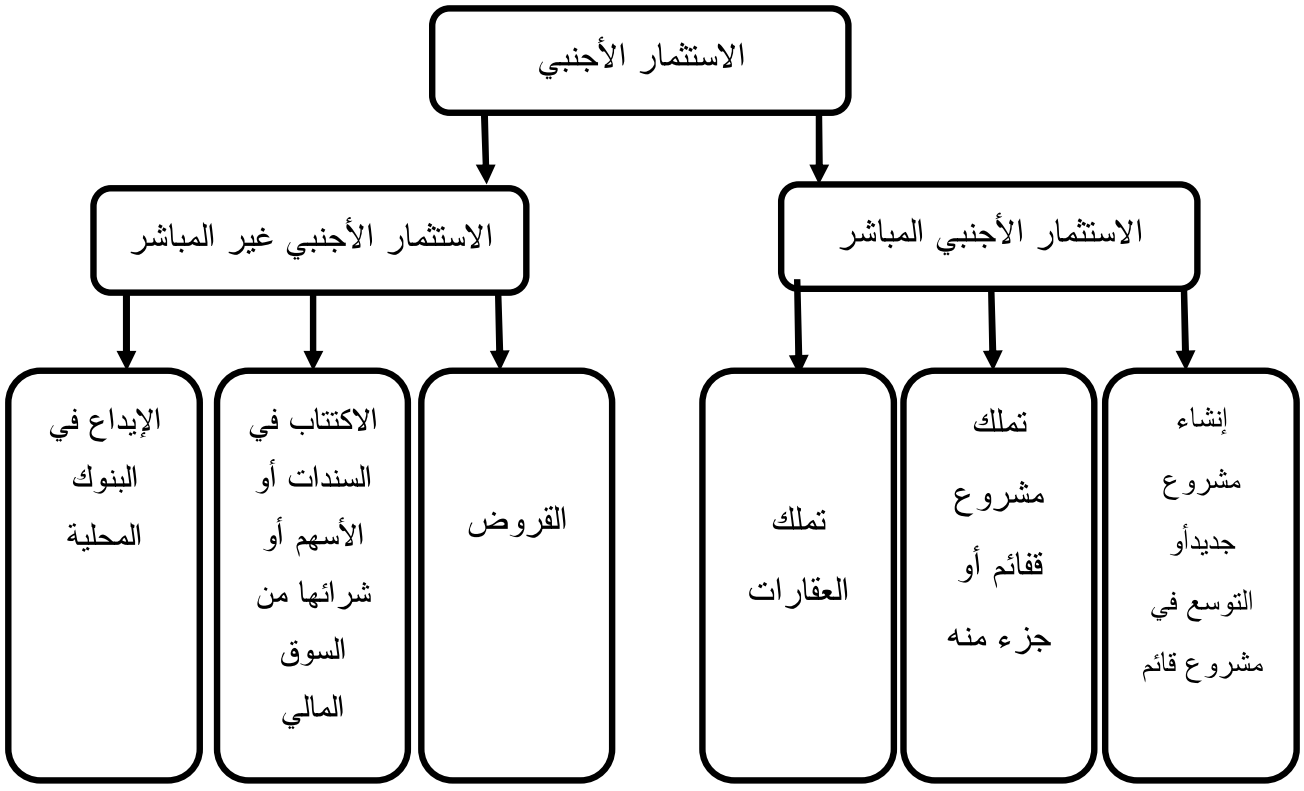

المصدر: قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص54

2-الطريقة الثانية :تعتمد هذه الطريقة للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر على معياري "السيطرة والمراقبة "،فالأول يشير إلى تحركات رأس المال التي تضمن ملكية

[1]-قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص54 .

ونوع من المراقبة والتحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الثاني فلا يتضمن الملكية والإدارة، وإنما هو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية.[1]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وتتنوع تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل نوع من أنواع هذا الاستثمار، ويرجع هذا إلى التباين في اعتبارات وتفضيلات كل من الدولة المضيفة من ناحية والمستثمر الأجنبي من ناحية أخرى، إضافة إلى المعايير التي يعتمد عليها في التصنيف الخاص بكل نوع.

ويمكننا التمييز بين ثلاث معايير هي:الأنواع تبعا لطبيعة الملكية، والأنواع تبعا لشكل التبعية للشركة الأم، والأنواع تبعا للحوافز والدوافع التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة الملكية

ينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب هذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما:

1-الاستثمار المشترك:

يرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية،[2] أما تيربسترا فيري أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون احد أطراف الاستثمار فيها

[1]-نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص31.

[2]-عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص15 .

شركة دولية تمارس حقا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[1]

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات لعد أسباب من بينها، انه يسمح لها بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات.[2]

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب شكل التبعية للشركة الأم

وهنا نميز بين ثلاث أنواع للاستثمار الأجنبي المباشر هي:[3]

1-استثمار يلبي حاجيات الشركة الأم:

يتميز هذا النوع بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجياتها، كون جميع القرارات تتخذ من قبل الشركة الأم، كما ا نهاته الفروع يوجه إنتاجها للشركة الأم دون غيرها.

2-استثمار يلبي حاجيات البلد المضيف:

يتمثل هذا النوع في إقامة طاقات إنتاجية في البلد المضيف لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وتتصف العلاقات بين الشركة الأم وفروعها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتخذ على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

---

[1]-عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق، ص482 .

[2]-عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص20 .

[3]-قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص57 .

3-استثمار يلبي حاجيات السوق العالمية:

هذا النوع يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع إلى هذه الأسواق، وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد هذه الفروع ضمن مخطط واحد يضم أيضا الشركة الأم، بمعنى أن هذا النوع يوجه منتوجه إلى الأسواق الدولية بحثا عن تعظيم عائده تحت قيد اقل تكلفة ممكنة.

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات

تم وضع تصنيفات مختلة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار،وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنواع التالية :[1]

1-الاستثمار الباحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.

2-الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية)ولاسيما تلك التي كان يتم إليها في فترات سابقة.

[1]-حسان خضر، مرجع سابق، ص6 .

3-الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.

4-الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتعلق هذا النوع من الاستثمار بقيام الشركات بعمليات تملك شركة لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

- تسعى كل نظرية عملية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرح الأبعاد التالية:
- لماذا يعتبر مثمرا بالنسبة للشركات القيام بالاستثمار في الخارج وليس في داخل الدولة الأم؟
- تفسير ظاهرة الاستثمار من الجانبين بمعنى قيام شركات من الدولة (أ)بالاستثمار في الدولة(ب)وشركات من الدولة (ب) بالاستثمار في الدولة (أ)في نفس الوقت.
- يجب أن تكون النظرية قادرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية.
- وبناءا على هذا يمكن تناول النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر شيوعا.

المطلب الأول:نظريتي العائد والمنظمات الصناعية

تفسر هاتين النظريتين الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

1-نظرية العائد:

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال على أنها استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة.[1]

كان أولين (1933) من الأوائل الذين قدموا شرحا لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة إلى وفرة أو ندرة رأس المال في الدول وقد أيد هذا التحليل كل من "ماكدوجال"

[1]-قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص59 .

وأيضا "كيمب"(1961–1964) حسب هذه النظرية فان رأس المال يبدأ في التدفق من بلد الوفرة إلى بلد الندرة إلى أن يتساوى على رأس المال فيهما حيث أن العائد أصلا اقل في بلد الوفرة من العائد في بلد الندرة، وتتوقف عملية الاستثمار الأجنبي عند ذلك الحد (أي يتساوى العائد في البلدين).

2–نظرية المنظمات الصناعية:

ويطلق عليها أيضا "**النموذج الاحتكاري**" قدم هذا النموذج الاقتصادي هايمر (1960) ويفترض هذا النموذج أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على الأسواق الخارجية، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تملكها الشركات المحلية في الدول المضيفة، بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال السوق) تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، وهذه الميزات تمكن الشركات الأجنبية من الحصول على عائدات أعلى من العائدات التي تحصل عليها الشركات المحلية في السوق الخارجي.[1]

المطلب الثاني: نظريتي دورة حياة المنتج والنظرية الانتقائية

تفسر هاتين النظريتين الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

1–نظرية دورة حياة المنتج:من بين رواد هذه النظرية ريموند فيرنون (1966) الذي أكد من خلالها على أهمية التفوق التكنولوجي كأحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

[1]–عبد الرزاق حسين الجبوري، مرجع سابق، ص53

[2]–سعيدي يحي، مرجع سابق، ص157

وحسب فيرنون فان حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل تتمثل في مرحلة ميلاد منتوج جديد،مرحلة النضج،وأخيرا مرحلة المنتج النمطي:

1-مرحلة المنتج الجديد:حيث يكون عدد المؤسسات محدودا، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري ويكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا،ومرتفع السعر ولا يمكن تسويته إلا في السوق المحلي،كما انه مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الدخلية تكون كبيرة، نظرا لحداثة المنتج وعدم وجود بدائل،وقد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلاد المتقدمة، ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر.[1]

2-مرحلة المنتج الناضج:في هذه المرحلة يكون الشكل النهائي للمنتوج قد استقر وتنخفض تكاليف البحوث والتطوير الخاصة مما يساهم في انخفاض سعره، كما قد تظهر بدائل له مما يزيل حالة احتكار القلة القائم على الابتكار- هذا مع تزايد الطلب عليه "مما يعطي الفرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير، كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي نفس أسواق التصدير.[2]

3-مرحلة المنتج النمطي:في هذه المرحلة يصير المنتج نمطي لا يمكن تمييزه عن المنتجات الأخرى، وتبلغ المنافسة أشدها وتصبح التكنولوجيا نمطية، والعمليات الإنتاجية كثيفة وتحدد تكاليف موقع الإنتاج بشكل كبير، وبذلك تبدأ الشركة بتحويل استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى البلدان العاقل نموا حيث تكلفة العمل منخفضة، وتصبح هذه البلدان قاعدة لتصدير المنتج إلى البلدان الأم والى البلدان المتقدمة الأخرى.[3]

---

[1]-عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، تخصص:الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص83 .

[2]-عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص83 .

[3]-عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص62 .

2-النظرية الانتقائية:

تعتبر نظرية (دننج) التي طورها في عام (1988) نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، استفاد (دننج) من دراسات ونظريات المنظمة الصناعية (مميزات الملكية) وتحليل تكاليف النقل (مميزات تدويل الإنتاج) وبعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى (العوامل المعتمدة على الموقع).

وطبقا للنظرية الانتقائية فانه هناك ثلاث عوامل أساسية لابد من توفرها لاتخاذ قرار بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي:[1]

أ-امتلاك الشركة لمزايا احتكارية (مزايا الملكية) في الخارج، بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة، وغير ملموسة تعطيها مزايا تنافسية مقابل الشركات المحلية مثل:التسويق، التمويل، التقنية المتطورة، المعرفة الفنية، بالإضافة إلى مزايا الحجم والقدرة على تنويع المنتج، البحث والتطوير وسهولة النفاذ إلى أسواق الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

ب-مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج أفضل وانفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع والإيجار أو التراخيص.

ج-مزايا الموقع أو المزايا المكانية للبلد المضيف والتي يجب أن تتفوق على شركات البلد الأم مثل الاستقرار السياسي، اتساع الأسواق، انخفاض أجور العمال، بنية أساسية مناسبة،حوافز استثمارية مختلفة.

بموجب هذه النظرية فان الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر استنادا إلى مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات المستثمرة في البلد المضيف، والمزايا المكانية للبلد المضيف، وهذه العوامل لا يمكن أن توزع بشكل منتظم على الشركات وهي

[1]-عبد الرزاق حسين الجبوري، مرجع سابق، ص53.

مزايا ديناميكية قابلة للتغيير عبر الزمن فمزايا الموقع قد تدفع للاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وهذا قد يؤدي بدوره للمزيد من مزايا الملكية.

المطلب الثالث: نظريتي الحماية والموقع

تفسر هاتين النظريتين الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

1-نظرية الحماية:

يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر وغير المباشر وذلك لأطول فترة ممكنة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على قنوات للاستثمار المباشر لشركات داخل أراضيها.[1]

تقوم هذه النظرية على أساس أن الشركة التي تقوم بالاستثمار الأجنبي تستطيع تنظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثلا بالبحوث والتطوير والابتكارات أو أي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فان هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة.

[1]-عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص61 .

2- نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار،وتشمل هذه العوامل كل العوامل المرتبطة بتكلفة الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى عوامل أخرى وهي:[1]

1-عوامل مرتبطة بحجم السوق ونموه:مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه وكذا درجة المنافسة، ومدى توافر منافذ توزيع ووكالات الإعلان.

2-عوامل مرتبطة بالتكاليف:مثل القرب من الموارد، ومدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفتها،تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطية والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

3-عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار:مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنى التحتية، بالإضافة إلى الإغراءات والامتيازات والحوافز المقدمة للمستثمرين الأجانب.

4-عوامل أخرى:مثل الإرباح المتوقعة، حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، والموقع الجغرافي ....الخ.[2]

[1]-مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص14.

[2]-مرجع نفسه، ص15 .

المبحث الثالث: محددات الاستثمار المباشر الأجنبي

أن المستثمر الأجنبي يبحث دائما عن البيئة أو المناخ الاستثماري الذي يحقق نمو مشروعه الاستثماري، وهذا المناخ الاستثماري الملائم يتوقف على جملة من العوامل تكون في مجملها ما يسمى بالمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهذه المحددات تنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية هي: المحددات الاقتصادية التقليدية، والمحددات ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والسياسية للدولة المضيفة، بالإضافة إلى المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية التقليدية

وتتمثل أهم هذه العوامل في المتغيرات التالية:

1-حجم السوق ومعدل نموه: يعتبر حجم السوق للبلد المضيف محدد من محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإذا كان هذا السوق كبير ونشط وواعد يملك كل إمكانيات التوسع، فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق باتجاهه أملا في تحقيق أقصى عائد والعكس صحيح.

نستطيع قياس حجم السوق بمقياسين مهمين وهما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس عدد السكان فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشر للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية فإذا كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع هذا يؤدي لمزيد من إنفاق الأفراد على السلع والخدمات.[1]

فبارتفاع عدد الأفراد أي عدد السكان فان هناك مبالغ ضخمة ستضخ في هذه الأسواق، كالإنفاق على السلع والخدمات الذي ينتج عنه تعظيم أرباح الشركات متعددة

[1]-عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص ص 70-71 .

الجنسيات، كما يعتبر محدد حجم السوق ومعدل نموه محدد مهم في جذب تدفق رؤوس الأموال الدولية على شكل استثمارات أجنبية مباشرة نحو البلد المضيف.

2-تكاليف عوامل الإنتاج ومدى توفر المواد الخام:

تسعى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها انطلاقا من تخفيض تكلفة عوامل الإنتاج، كما أن معظم الشركات الأجنبية تبحث عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات مثل جنوب شرق آسيا.[1]

3-البنية التحتية:

ونقصد بالبنية التحتية "رأس المال الاقتصادي" والذي يكون على شكل طرق وسكك حديدية ومصادر المياه ومنشآت تربوية وخدمات صحية، وأنظمة الاتصالات ووسائل النقل، وغيرها والتي بدونها لا يمكن أن تكون الاستثمارات في المصانع وغيرها من المشاريع الاستثمارية ذات مردود اقتصادي عالي.

المطلب الثاني: المحددات ذات العلاقة بالبيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيف

وتتمثل أهم هذه العوامل في:[2]

1-الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مرد ودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غياب الاستقرار السياسي ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية:

[1]-أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص38.
[2]-ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابقن ص120 .

أ-الاستقرار السياسي المحلي:

ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق سياسات الحرية الاقتصادية.

ب-المخاطر الإقليمية:

تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

ج-العلاقات الدولية:

وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

2-الاستقرار الاقتصادي:

يوضح السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة، كما يعكس واقعية النظام الضريبي وإنصافه، وصرامة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها، بالإضافة إلى استقرار التعريفة الجمركية واعتدالها في ظل معدلات التضخم المقبولة.[1] ومن أهم مظاهر الاستقرار الاقتصادي نجد:[2]

[1]-قدوري نور الدين، مرجع سابق، ص66 .

[2]-ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص ص120-121 .

أ-توزن الميزانية العامة:

تقوم الدول التي تعاني عجزا في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز والمدخرات عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز.

ب-توازن ميزان المدفوعات:

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فيمكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر مثل قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

تلعب القوانين والتشريعات التي تسنها الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي دورا فعالا في جذب الاستثمار، حيث تميزت هذه القوانين والتشريعات بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيها كلما كانت جاذبة للاستثمار، كما أن هذه القوانين والتشريعات المكملة تحتوي على الضمانات الكافية من عدة مصادر عدم التامين وأموال المشروعات وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج، إضافة إلى دخول وخروج رأس المال المستثمر الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

كذلك كلما اتجه قانون الاستثمار إلى تحريره في المناطق الحرة من القيود عمل على تسهيل إدارة تلك المناطق ووفرة المناخ المناسب لربط المناطق الحرة بالأسواق العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.[1]

[1]-عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002، ص ص193-194.

المطلب الثالث:المحددات المكانية للاستثمار الأجنبي المباشر

من المعلوم انه لا يمكن حدوث تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر إلا إذا سمحت الدولة المضيفة له بالدخول، ومن ثم تقوم المحددات المتعلقة بالدولة المضيفة بدور مؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويركز التحليل التالي فقط على عدد من المحددات الأكثر أهمية، بالنسبة للدولة المضيفة، من خلال الدراسات التطبيقية الخاصة بتلك المحددات.[1]

1-الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا، للشركات متعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدولة المضيفة، وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لان الطريقة الوحيدة لتقديمها لأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول، كذلك يساعد حجم الناتج المحلي الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

2-سعر الفائدة:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح كوشمان 1985 أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لان تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها.

[1]-عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، قطر، 2001، ص ص51-52 .

(1996) وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي Cavesوفي دراسة والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة ولا سلطان للمستثمر عليها، علاوة على ذلك فقد أوضحت دراسة (19991) Lrceaw تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية لمعدل الصرف.

3-معدل التضخم:

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير، وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز10بالمئة سنويا فإذا بلغ 30بالمئة او 40 بالمئة أو تجاوز100بالمئة سنويا، يدخل منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويتعدى عن الاستثمارات طويلة الأجل.

في دراسة عن 54 دولة نامية وجود Schneider and Frey(1985)وقد أوضح كل من سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لان ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.[1]

[1]-عمر صقر، مرجع سابق، ص53 .

خلاصة الفصل

رغم اختلاف أراء المفكرين والهيئات حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الأغلبية يقرون بأهمية ومساهمة هذا النوع من الاستثمار في تطوير وازدهار الدول خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي الحاليين حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لابد منها للحاق بالركب الاقتصادي وإتقان تطبيق احدث أساليب التكنولوجيا في مختلف الميادين خاصة الاقتصادية منها.

لكن الاستفادة منه لا تكون قبل توفير مختلف العوامل والمحددات اللازمة لجذب المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك،لما له من أثار ايجابية من بينها نقل التكنولوجيا،خلق فرص عمل، تحسين ميزان المدفوعات....الخ.

الفصل الثانى

ماهيةُ النمو الاقتصادى

تمهيد الفصل

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى معيشة الأفراد، جعل الاقتصاديين يحاولون التعرف على محددات هذا النمو وذلك انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة في أفكار كل من ادم سميث وديفيد ريكاردو، ثم المدرسة الماركسية، وكذا نظرية شومبيتر واهتمامه بالمنظم والابتكارات التكنولوجية، إلى النظرية الكينزية ونموذج هارود دومار الذي يعد إلى الآن من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي(النظرية، المحددات، القياس)

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويميل البعض إلى المساواة بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلا انه للنمو الاقتصادي خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن التنمية، ومن خلال تحديد العلاقة بينهما يمكن إبراز الاختلاف الموجود بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

اختلف الدارسون للنمو الاقتصادي في تحديد تعريف شامل لجميع جوانبه، فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه: الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد فان الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة، ومن ثم لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا.[1]

ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل فان هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو.

والنمو الاقتصادي أيضا هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة زمنية ممتدة(ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب.[2]

[1]–مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص455 .

[2]–سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية(دراسة ومفهوم شامل)،ط1، دار الراية للطبع والنشر، عمان، 2015، ص61.

كما أن النمو الاقتصادي على انه "تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن"،ووفقا لذلك فان النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:[1]

1-تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث انه:

معدل النمو الاقتصادي =معدل نمو الدخل القومي –معدل نمو السكان

2-أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد تفوق معدل التضخم، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي–معدل التضخم

3-أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل،و بالتالي فان النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

-ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل، وتعتبر الزيادات المضطردة في الدخل نمو اقتصادي.[2]

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى:[3]

أ-النمو الاقتصادي الموسع:ويتمثل هذا النمو في كون نمو الناتج الوطني يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي يكون ساكنا.

[1]-السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص339.

[2]-مصطفى احمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية،ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011، ص156 .

[3]-صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص26.

ب-النمو الاقتصادي المكثف:يتمثل في نمو الناتج الوطني بنسبة تفوق نمو السكان مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الدخل الفردي.

المطلب الثاني: مميزات وعناصر النمو الاقتصادي

1-مميزات النمو الاقتصادي:

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر التالية:[1]

زيادة حجم الإنتاج: وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج وبالتالي الزيادة في دخل الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير: إن تحقق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا اكبر ويزيد من إشباع حاجات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة واقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة، وأفضل من التي كانت سائدة في السابق من اجل تحقيق فائض اكبر واستمرارية عملية النمو.

التقدم الاقتصادي: فبحكم أن التقدم الاقتصادي هو جملة من التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فان التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

[1]-بن جلول خالد، اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلو الاقتصادية، تخصص:اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص65 .

2-عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي أساسا في العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي.[1]

العمل:

والذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة، وإنتاجية العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

عنصر رأس المال:

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.

التقدم التقني:

يعتبر واحد من العوامل الأساسية المحددة لنمو الدخل القومي، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن مساهمة التقدم التكنولوجي قد تصل أحيانا إلى (80%) من زيادة الإنتاجية وبالتالي في زيادة الإنتاج والدخل القومي.

[1]-بن جلول خالد، مرجع سابق، ص ص65-66 .

وهو يعني ظهور المخترعات وتطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة تساهم بالتحسينات في مستويات التعليم والإدارة والتسويق، ولعل ما أحدثته الثورة الصناعية في القرن 18و19 خير دليل على مدى التطور الاقتصادي الذي حدث في أوربا.[1]

المطلب الثالث:الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يتطلب تحديد تعريف التنمية الاقتصادية، وعلى أساس هذا التعريف والتعاريف الواردة من قبل والمتعلقة بالنمو الاقتصادي يمكن إبراز أهم ما يميز كل منهما عن الآخر.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

هناك عد تعاريف للتنمية الاقتصادية نذكر منها:

يعرف محمد عبد العزيز عجمية التنمية الاقتصادية بأنها:تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغيرا في الظواهر الاقتصادية فقط، وإنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البنية الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية للدولة.[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.[3]

---

[1]–خشني سهام، علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:اقتصاد كمي، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص32 .

[2]–محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية(مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص07 .

[3]–محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص77 .

تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسطة نصيب الفرد منه، فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء.[1]

ثانيا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

بعد التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وبناءا على التعاريف السابقة والمتعلقة بالنمو الاقتصادي يمكن استنتاج الفرق بينهما على النحو التالي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم النمو الاقتصادي يعني الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي للفترة الحالية مقارنة بفترة سابقة، دون ربطه بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية.	التنمية الاقتصادية هي ظاهرة تجمع بين النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة والأساسية بالإضافة إلى حدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة بالناتج أو الدخل القومي لكل فرد.	التنمية هي مفهوم واسع لرفاهية الإنسان يرافقها نتائج ثقافية واجتماعية هامة.
النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.	التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة والصناعة. التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير مقصود وواع، وتدخل من قبل السلطات الحكومية.
النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية. النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية القطاعات الاقتصادية.	التنمية الاقتصادية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أي رفع مستوى المعيشة، كما تهدف إلى رفع الدخل القومي، تقليل التفاوت في الدخول والثروات......الخ.

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1]–مصطفى أحمد حامد رضوان ، مرجع سابق، ص157 .

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي (النظرية، المحددات، القياس)

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى معيشة الأفراد جعل الاقتصادية يحاولون التعرف على محددات هذا النمو، وذلك انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة في أفكار كل من ادم سميث وديفيد ريكاردو، ثم المدرسة الماركسية، وكذا نظرية شومبيتر واهتمامه بالمنظم والابتكارات التكنولوجية، إلى النظرية الكينزية ونموذج هارود دومار الذي يعد إلى الآن من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

1-النظرية الكلاسيكية:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال ادم سميث وريكاردو وماركس وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو في الدخل القومي على المدى الطويل معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية يجب أن نتعرض إلى أفكار ابرز مفكري هذه المدرسة.[1]

أ-آدم سميث:

تمثل أراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميث بان العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، دار وائل للنشر،2007،ص56.

النمو ومن اكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص.[1]

وتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها

1. زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
2. زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
3. تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

فتقسيم العمل يولد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا والتي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ولهذا فان التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال واستخدام المكائن.

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وان الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح، المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل، وان تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية.

وخلص سميث إلى أن إشكالية النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال وهذا يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي، الذي يعد حافزا لزيادة السكان حيث يعتبر المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب واتساع السوق.[2]

---

[1]-مدحت القريشي، مرجع سابق،ص56 .

[2]-توفيق سالم النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، 2000،ص317 .

ويمكن توضيح ذلك من خلال **(الشكل رقم 1–1):**

الشكل رقم (1–1): أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي

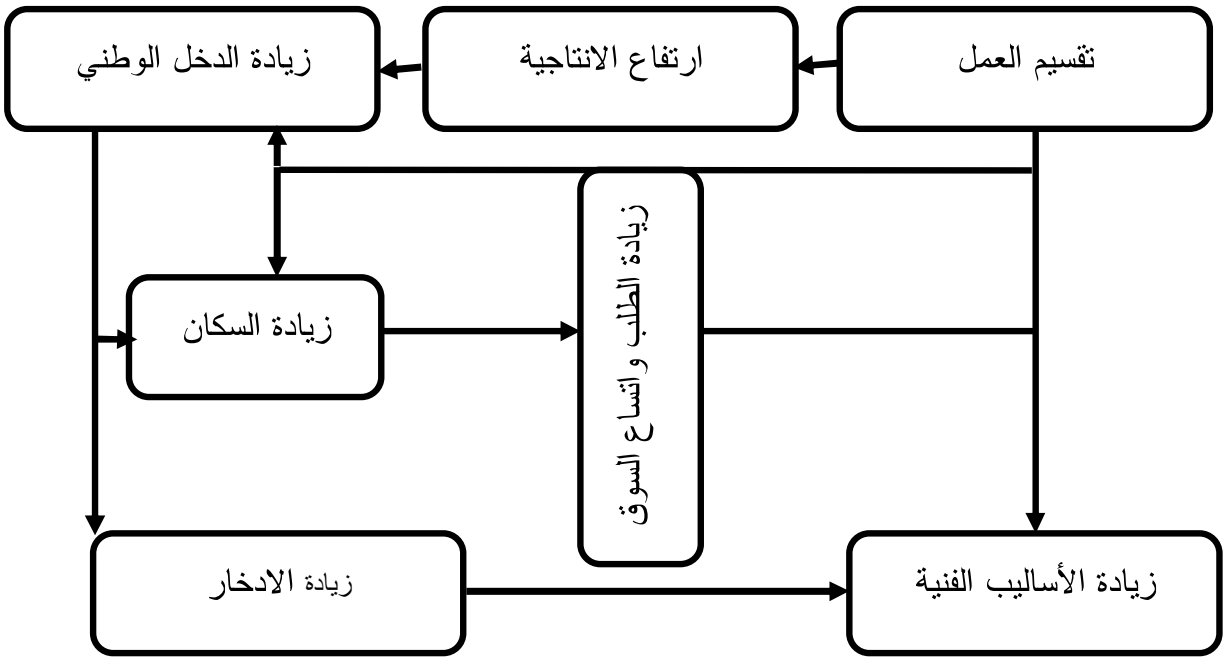

المصدر: توفيق سالم النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية، القاهرة، مصر، 2000، ص 317.

ب–ديفيد ريكاردو:

إن مشكلات الوفرات الخارجية التي برزت على نحو جلي في تحليل ادم سميث قد أعطيت اهتماما متناثرا فقط من قبل ريكاردو، إن معظم وجهة نظر ريكاردو تطورت وشكلت بصيغ الافتراض الضمني ، إن مجموعة طرق الإنتاج ذات العوائد الثابتة إلى الحجم والتي يختار منها المنتجون الذين يصغرون تكاليفهم طرق الإنتاج التي يستعملونها هي مجموعة معطاة أو ثابتة، وفي ظل مثل هذا الإطار فان سؤال عندئذ هو كيف يؤثر عنصر نادر مثل الأرض في الربحية أثناء تراكم رأس المال؟ إن الرؤية الناتجة كانت تعكس ما دعاه ريكاردو بالسلوك الطبيعي للأحداث.[1]

[1]–محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1،الأردن، إثراء للنشر والتوزيع،2010ن ص ص79–80

1-تناقص العوائد في الزراعة:

عندما يتراكم رأس المال وينمو حجم السكان مع افتراض أن الأجر الحقيقي للعمال معروف وثابت فان معدل الربح ينخفض بسبب تناقص العوائد الواسع والكثير للأرض، يقول ريكاردو مع كل زيادة بنسبة معينة في رأس المال المستخدم على الأرض سيكون هناك انخفاضا في معدل الإنتاج، وطالما أن الأرباح هي دخل متبقي يعتمد على فائض الإنتاج الذي بقي بعد طرح حصة عناصر الإنتاج التي استعملت والأجور بصيغة سلع للعمال من الناتج الاجتماعي، فان المعدل المتناقص للإنتاج يتضمن انخفاضا في الربحية، وبافتراض أن هناك إدخارات صغيرة يمكن إهمالها من الأجور والريع فان معدلا منخفضا من الربح يتضمن معدلا منخفضا من تراكم رأس المال، ولذلك فان مبدأ السلوك الطبيعي للأحداث سينتهي بالضرورة إلى حالة ثابتة أو مستقرة.

2-التقدم التكنولوجي:على العكس من سميث الذي كان يعتقد أن تراكم رأس المال سوف يقود على نحو منتظم إلى تحسينات في القوى الإنتاجية فان ريكاردو لم يرى علاقة صميمة بين تراكم رأس المال وتلك التحسينات بل عامل تلك التحسينات بوصفها نتيجة لأحداث وحيدة، مثل الاكتشافات العلمية وغيرها وهي ليست بالضرورة ترتبط بتراكم رأس المال، بعبارة أخرى أن ادم سميث عد التقدم التكنولوجي ظاهرة داخلية على نحو أساسي، فان ريكاردو عامل التقدم التكنولوجي بوصفه ظاهرة خارجية على نحو كبير.

لقد كان ريكاردو من أوائل من أكدوا على أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة تترافق مع متضمنات مختلفة لأداء النظام الاقتصادي ونموه والاستخدام والمشاركة في الإنتاج بين الأجور والريع والأرباح، أن فكرة حيادية التقدم التكنولوجي كما هي بالضرورة ظاهرة أو موضوعة في نظرية حالة النمو المستقر كانت غريبة على تفكير ريكاردو.

3-النمو الداخلي:

اعتقد ريكاردو أن الادخار والاستثمار هما تراكم يعتمد على الأرباح على نحو كبير، وبينما الأجور والريع فإنها تقوم بدور بسيط يمكن تجاهله، ولذلك يقدر تعلق الأمر بحركية الاقتصاد الوطني فان الاهتمام ينبغي أن يركز على الربحية، كان ريكاردو ينظر إلى معدل التراكم بوصفه داخليا.

إن الطلب على العمل محكوم بالقمة التي وصلت إليها تراكمات رأس المال وعرض العمل في المدى الطويل المحكوم بقانون مالثوس في السكان، إن الأجور الحقيقية ربما ترتفع وهذا يعني أن سعر السوق للعمل ربما يرتفع فوق معدل الأجر الطبيعي، وهذه الحالة أو الموقف الذي يتراكم فيه رأس المال على نحو سريع مما يقود إلى زيادة في الطلب على العمل.

بالنسبة إلى آدم سميث وريكاردو فان الحجم المطلوب من قوة العمل يتولد على نحو رئيس من عملية التراكم نفسها، بعبارة أخرى أن قوة العمل تعامل بوصفها نوعا من السلعة القابلة للإنتاج، أنها تختلف عن السلع الأخرى في أنها لا تنتج بطريقة رأسمالية في صناعة خاصة نيابة عن بقية الصناعات ولكنها نتيجة للتفاعل بين النمو في السكان العاملين والظروف والحالات الاجتماعية والاقتصادية وبالمفهوم البسيط والمجرد فان قوة العمل تظهر بوصفها في عرض مرن عند أجور حقيقية معينة.[1]

ج-روبرت مالثوس:

إن أفكار وطروحات مالثوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية ويعتبر مالثوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي أكد

[1]-محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص81.

على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون(ساي) الذي يقول إن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالثوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج إذ أريد الحفاظ على الربحية، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك، وقد ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين،والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وان انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالثوس في حينها على فرض ضرائب على ملاك الأراضي، وبخصوص نظرية مالثوس في السكان فانه ذكر بان هناك اتجاها ثابتا للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول بان السكان ينمو بمتتالية هندسية، فبما ينمو الغذاء بمتتالية عددية، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف، ويؤكد مالثوس بان نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وان نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، ذلك لان أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.[1]

ويمكن تلخيص أفكار مالثوس بان الزيادة في السكان تؤدي إلى ارتفاع منحنى عرض العمل، وهو ما ينتج عنه انخفاض الأجور تدريجيا إلى أن يصل إلى حد الكفاف وهذا الأجر يعد محفزا للمنتجين على الادخار واستثمار المزيد من أموالهم وبذلك تزداد معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:[2]

[1]–مدحت القريشي،مرجع سابق، ص ص59–60.

[2]-سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص318 .

الشكل رقم (1-2): أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي.

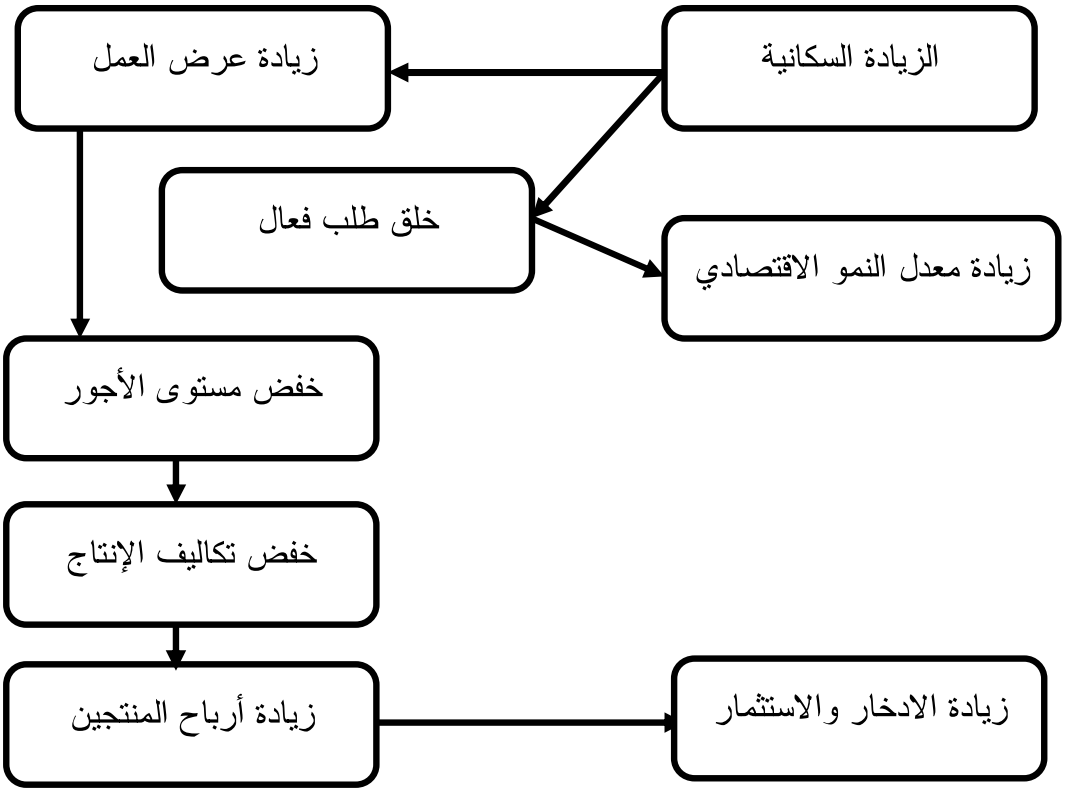

المصدر: سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص318.

التصور العام لنظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

بعد استعراض أراء أفكار كل من ادم سميث وريكاردو حول النمو الاقتصادي وروبرت مالثوس حول السكان، يمكن تصور النموذج العام للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي، على أن النمو الاقتصادي يتمثل في انتقال المجتمعات من حالة عدم استقرار (رواج) إلى حالة استقرار (انكماش).

حيث تبدأ حالة الرواج من ارتفاع مخزون رأس المال والأرباح، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور وتحسن مستوى معيشة السكان، وانخفاض نسبة الوفيات وتزايد السكان الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع الطلب على الغذاء، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال) فترفع كل من الأجور وريع الأرض والأسعار أي جملة التكاليف، وهذا ما يترتب عليه انخفاض الأرباح ويؤدي في النهاية إلى انخفاض الأجور ورأس المال والتقدم التكنولوجي، مما يعني الدخول في حالة انكماش ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي:[1]

[1]-بن جلول خالد، مرجع سابق، ص75

الشكل رقم (1-3): المخطط العام للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي

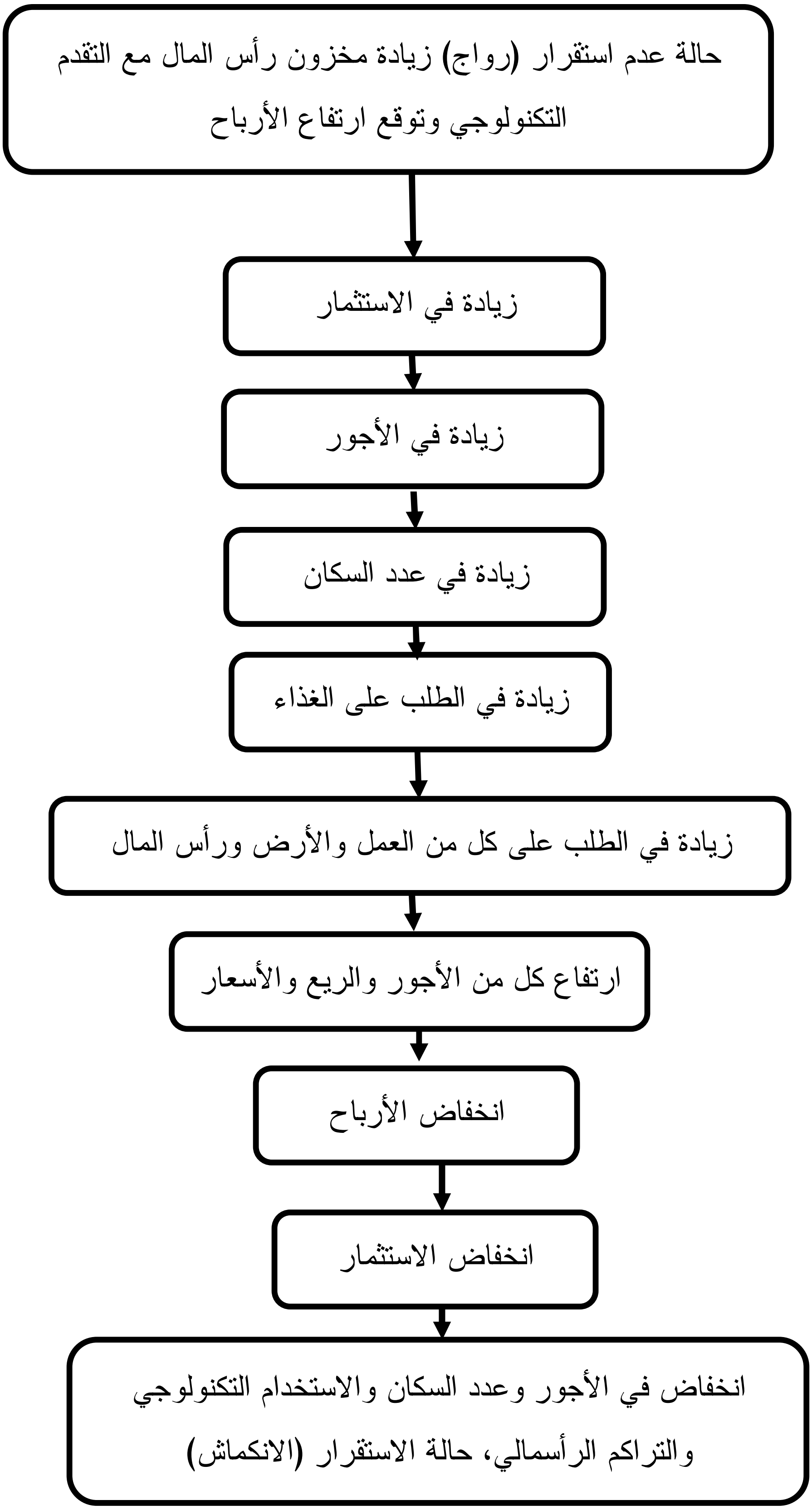

المصدر:بن جلول خالد، مرجع سابق، ص76

2-النظرية الماركسية:

يتميز التحليل الماركسي باعتماده على الأسلوب المادي في تفسيره للتطور التاريخي من خلال العلاقات الاجتماعية وطبيعة تطورها، ويشير هذا النموذج في فلسفته العامة إلى أن أسلوب الإنتاج المادي هو الذي يحدد الخصائص والسمات الاجتماعية للمجتمع،كما تعد نظرية (فائض القيمة) الأساس في تحليل التنمية الاقتصادية في ظل الظروف الرأسمالية، ويقصد فائض القيمة أن الموارد الاقتصادية القومية يمكنها تحقيق ناتج قومي يفوق إجمالي أجور العمال عند مستوى الكفاف وعوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية، ويدفع بصورة ربح وفائدة وريع وتذهب هذه العوائد إلى الرأسماليين، وقد عرضت هذه المسالة أيضا بصورة أخرى، إذ تفيد بان قيمة الإنتاج الإجمالي يضم رأس المال الثابت(C) ورأس المال المتغير (V) ثم فائض القيمة (S)وأمكن الاستنتاج أن:[1]

نسبة الاستغلال =s/v

معدل الربح = s/c+v

التركيب الموضوعي لرأس المال=c/v

تساوي مائة وحدة، فإن جزءا من قيمة العمل وليكن أربعين وحدة تعود (s/v)فإذا كانت للعمل كأجر كفاف وستين وحدة تذهب إلى الرأسماليين، ويعمل هؤلاء على زيادة فائض القيمة من خلال زيادة ساعات العمل اليومية من جانب وخفض الأجور من جانب آخر، فضلا عن التوسع في استخدام التقدم العلمي في مجالات النشاط الإنتاجي.

ويمكن عرض النموذج الماركسي في صورة العلاقات الآتية:

[1]-سالم توفيق النجفي، مرجع سابق،ص319

1-إن الإنتاج الإجمالي (O) يعتمد على المستوى الفني (T)والموارد الأرضية (K) وحجم العمل(L) ثم رأس المال(Q) في الصورة الآتية:

$O=F(L.K.Q.T)$

وتعتمد هذه العلاقة الدالية بصورة أساسية على التقدم الفني، ويعتمد الأخير على مستوى الاستثمار، كما أن مستوى الاستثمار (I) يعتمد على معدل الأرباح (pr) ثم إن معدل الأرباح يعتمد على:

$Pr=q-cv/cf+cv$

حيث (cf) رأس المال الثابت و(cv)رأس المال المتغير.

3-إن الأجور(W) تعتمد على مستوى الاستثمار، كما أن التوظيف (FE) يعتمد على مستوى الاستثمار، في حين أن الاستهلاك (Cc) يعتمد على الأجور، وبمعنى آخر أن:

$$Cc=cc(w)$$

4-إن مستوى التقدم الفني ومستوى الاستهلاك، وحتى يمكن صياغة النموذج بصورة كاملة فان هناك متغيرات ومتطابقات أخرى، إلا انه يمكننا أن نفهم أهم المتغيرات في هذا النموذج ومن العرض السابق يمكننا معرفة الآلية التي اعتمدها ماركس في نموذجه وتأثر المتغيرات بعضها ببعض.[1]

3-النظرية الكلاسيكية المحدثة:

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (1870) تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (JEVONS) و(MENGER) و(WALRAR)،وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية،وقد

[1]-سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص320

ركز هؤلاء الاقتصاديين على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك، ثم جاء بعد ذلك الفريد مارشال والذي جمع كل من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة ، كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة، حيث قدم مارشال أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي، وكذلك استخدم فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار، وكذلك فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة، إضافة إلى إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الوفرات الخارجية.

وكان للاكتشاف في الفنون الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر أثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يأتي:[1]

-تحقيق معدل نمو مرتفع.

-تحقيق إمكانيات للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.

-ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف.

-استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.

-أن الريع لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي.

-تضاؤل فرص الركود الاقتصادي.

إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي تؤكد على:

[1]-مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص66-67 .

1- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد أخذ يتلاشى.

2- أن حجم السكان لا يتغير مع تغير في الدخل الفردي.

3- أن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.

4- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي والتي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر إليها أنها خارج مجال علم الاقتصاد.

5- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.

6- واستنادا على ما سبق فان نمط التنمية هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة لموارد معينة.

وتبرز عملية تكوين رأس المال في النظرية الكلاسيكية كأحد أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي،حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وهذا يعني إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.

وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار، وان الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة ومن العوامل الأخرى المشجعة لتوسيع الإنتاج هي السكان والتكنولوجيا، والتجارة الدولية

وبخصوص النمو الاقتصادي فان النظرية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية وهي:

في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو عند هارود وان معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال

للناتج (K/Y أو معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال (V/K، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة تتناقص عوائد رأس المال.[1]

2- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لان معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

3- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار والتكنولوجيا لدى بلدان العالم، سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين K/Lو V/Kبحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.[2]

2-1-نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

اعتمد شومبيتر على نظرية المنظم كقوة دافعة للنمو في إطار النظام الرأسمالي وذلك للقدرة التي يتمتع بها المنظم من إبداع لإحداث قفزات متتالية في الاقتصاد القومي، وتأخذ هذه الإبداعات شكل استنباط سلع أو بذور جديدة في الإنتاج الزراعي والصناعي أو تطوير وسيلة إنتاجية أو إيجاد أسواق جديدة أو استغلال جديد للموارد الطبيعية أو إعادة بنية الاقتصاد القومي بصورة تمكنه من التقدم والنمو بشكل أسرع هذه هي الفكرة الرئيسية التي جاء بها شومبيتر في نظريته للنمو.[3]

وقد اعتمد هذا النموذج نفس دالة الإنتاج السابق الإشارة إليها، ثم اعتقد أن الادخار(S)يعتمد على الأجور(W)والأرباح(R)ومعدل الفائدة(r) بالصورة الآتية:

$$S=(W.R.r)$$

[1]-مدحت القريشي، مرجع سابق، ص68.

[2]-مرجع نفسه، ص68.

[3]-سالم توفيق النجفي، مرجع سابق،ص320.

كما أشار إلى أن الاستثمار الإجمالي(I) يقسم إلى استثمار ذاتي (Ia) واستثمار مشتق (Ii) وان الأول يعتمد على التقدم الفني واكتشاف موارد جديدة، والثاني يعتمد على مستوى الأرباح ومعدل الفائدة وتراكم رأس المال، كما التقدم الفني (T) واكتشاف الموارد (K) يعتمد على عرض المنظمين (E):

$$K=K(E) \quad ،T=T(E)$$

إلا أن عرض المنظمين يعتمد أساسا على معدل الأرباح والظروف الاجتماعية التي تمكنهم أو تحفزهم على أداء عملهم، ولا يعد هذا النموذج التنموي كاملا وفقا للمتغيرات المشار إليها، حيث هناك متطابقات أخرى تضاف حتى يصبح النموذج ذا صياغة متكاملة، إلا أن الاختصار الشديد للنموذج يفسر فقط أهم المتغيرات والآلية التي يعمل بها هذا النموذج.

ويمكن تفسير وتحليل نظام شومبيتر في مجال النمو بدءا من حالة الاتزان الساكن وفي إطار من الظروف التنافسية، حيث تتساوى التكاليف الإنتاجية للمنشآت مع إيراداتها، وان السعر يساوي متوسط التكاليف الإنتاجية، وتعد الأرباح في هذه الحالة متساوية مع الصغر وتبدأ عملية التنمية من خلال إحداث تغيرات نوعية تؤدي إلى خلخلة غير مستمرة لذلك التوازن، وذلك من خلال الإبداع أو الابتكار أو التجديد المؤدي إلى استثمارات جديدة، وهذا ينقل الاقتصاد من مستوى توازني إلى مستوى جديد، ثم بعد فترة ينتقل إلى مستوى جديد آخر وهكذا.[1]

[1]–سالم توفيق النجفي، مرجع سابق،ص321 .

4- النظرية الكينزية:

I -نموذج كينز:

اعتبر كينز أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب الفعال، والذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وحدد من خلال نموذجه العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق على هذه العلاقة بالمضاعف والذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:[1]

$M=1/1-MPc=1/MPS$

حيث(M)المضاعف،(MPc) الميل الحدي للاستهلاك، (MPS) الميل الحدي للادخار، كما بين التحليل الكينزي أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك.

$$MPS=1-MPc$$

$$M=1/1MPc$$

وأن:

$$MPc=1-1/M$$

فإذن:

وبمعنى آخر إن هناك ارتباط بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، وتتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفق ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل القومي تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، ولذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يسهم في زيادة الدخل

[1]- مرجع نفسه، ص322.

القومي، مما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف، ويتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذ كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف.

وتتطلب هذه الآلية توافر طاقات إنتاجية في النشاط الاقتصادي غير مشغلة وكذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، ثم سيادة سعر الفائدة يشجع حالة الاستثمار في الانشطة الاقتصادية القومية، ويقصد بسعر الفائدة المشجع ذلك السعر الذي يتحقق فيه فرق عجز مقارنة بالمعامل الحدي لرأس المال.

II-نموذج هارود دومار في النمو الاقتصادي:

أهم ما يرتكز عليه نموذج هارود دومار في النمو الاقتصادي هو الدور المزدوج الذي يقوم به الاستثمار،ذلك الدور الذي يتمثل في أن زيادة الاستثمار من ناحية تخلق طلبا فعالا حيث يعتبر الاستثمار جزءا من الإنفاق

الكلي للمجتمع وبالتالي تؤدي زيادته إلى زيادة الطلب الفعال، ومن ناحية أخرى فان الاستثمار يزيد في القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي أي عرض السلع والخدمات.

ولقد اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بناحية القدرة الإنتاجية للعملية الاستثمارية (العرض)، أما الطلب الفعال على الناتج القومي فكانوا يعتبرونه تحصيل حاصل (العرض يخلق الطلب)، في حين كان كينز في بداية كتاباته ينصب على ناحية الطلب مع إهمال جانب القدرة الإنتاجية للاستثمار(العرض)، وتحاول نماذج النمو التي وضعها كل من هارود ودومار مراعاة ناحيتي العرض والطلب اللتين يحدثهما الاستثمار أي ناحية القدرة الإنتاجية وناحية الطلب الفعال.

وبالرغم من أن نموذج النمو الذي وضعه هارود يختلف في بعض التفاصيل عن نموذج دومار إلا أنه نظرا لاستخدامهما نفس الافتراضات وأهمها ثبات الميل الحدي للادخار وثبات معامل رأس المال أو إنتاجية رأس المال فإنهما يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[1]

ويعتمد النموذج على الافتراضات التالية:[2]

1. الاستهلاك في المدى الطويل يمثل نسبة من الدخل القومي بمعنى أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت وبالتالي الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا أيضا.
2. الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار.
3. ثبات معامل رأس المال أي النسبة بين رأس المال والدخل (ويمكن النظر إلى هذه النسبة بطريقة أخرى وذلك باستخدام إنتاجية رأس المال وهي مقلوب معامل رأس المال).
4. ثبات المستوى العام للأسعار بمعنى أن الدخل النقدي هو الدخل الحقيقي.
5. عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وأن إجمالي الاستثمار الذي يزمع المنتجون القيام به يساوي إجمالي الاستثمار المتحقق.

وبناءا على هذه الافتراضات ومع فرض اقتصاد مغلق (عدم وجود تجارة خارجية) وعدم إدخال القطاع الحكومي، فان معدل النمو في الدخل القومي الذي يحافظ على مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج يمكن تحديده كما يلي:

طالما أن النموذج يفترض عدم احتساب القطاع الحكومي أو القطاع الخارجي (تجارة دولية) فإن الدخل القومي يوزع على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري أي:

$Y=C+I$ جانب الطلب أو الإنفاق

حيث أن(Y)تمثل الدخل القومي، و(C)تمثل الاستهلاك، و(I)تمثل الاستثمار.

[1]–السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص344

[2]–فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، بدون سنة النشر، ص71

ودالة الاستهلاك هي:

$$C=cPM(Y)$$

أي أن الاستهلاك دالة للدخل، حيث(MPc)تمثل الميل الحدي للاستهلاك، وعليه فان دالة الادخار هي:

$$S=Y\,(1-MPc)$$

حيث(MPc–1) ترمز إلى الميل الحدي للادخار و(S)تمثل الادخار.

5- نظرية النمو الجديدة(الداخلية):

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجية فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (Zéro growth)، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.[1]

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو (Solow Résiduel). والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي. وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات (Divergence) الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

[1]-مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص78-79 .

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج. أن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحدد لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجا في معادلة النمو لدي(Solow والذي يعرف بمتبقي (Solow)، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوي دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) نمو، فالدراسات التي ظهرت (Baumal) عام 1986، لم تجد أي أثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة، كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة والمستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال، والتي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة لما تحققه البلدان الغنية والمتقدمة، وعليه فإن ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال.

وقد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا لنمو طويل الأمد، وأن مثل هذا النمو يكون داخليا.

ابتدأ هذا النموذج الاقتصاديان (R.Lucus) في 1988 و(Paul Romer) في 1986 ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من

الارتفاع)، إن أول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين النمو الإنتاج وبين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد، فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييد للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بأن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض، وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط (Simple Régression Model) لتقدير المعادلة الآتية:

$$gi = a + b_1(PCY)$$

حيث أن:gi=معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد(i) لعدد السنوات و(PCY) يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد، فإذا وجد بأن المعامل (b_1) معنوي وسالب فإنه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج الكلاسيكي المحدث، أي أن البلدان الفقيرة تنو بأسرع من البلدان الغنية، إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد، أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير (R&D) يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.[1]

[1]-مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثاني:محددات النمو الاقتصادي

إن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة في ضوء الممارسات العملية تكشف عن عدة عوامل أساسية التي تؤثر في عملية النمو أهمها ما يلي:

1-الادخار ورأس المال المادي والبشري:

أغلب البحوث التطبيقية وبالأخص تلك المقدمة من قبل evineL وRenett (1992) وEusterly Loayza وMontiel (1997)، تشير إلى أن الادخار والاستثمار المادي يرتبطان ايجابيا ومعنويا بمعدل النمو، في حين القليل من البحوث من حاولت الأخذ بعين الاعتبار نوعية الاستثمار في الدراسة، أظهرت الأزمة الأسيوية بوضوح أن معدل الاستثمار المرتفع لا يقود بالضرورة إلى نمو مستمر.

فيما يخص دور رأس المال البشري، يوضح Barro(1991) أن معدل النمو يتوقف ايجابيا على المستوى المبدئي لرأس المال البشري الذي يقاس بمعدلات التمدرس، قام Barro(1993) بدراسة معدلات النجاح الدراسي بالنسبة لفئة البالغين عند مستويات مختلفة (الفئة غير المتعلمة، الفئة التي تلقت التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي وفئة التعليم العالي) على عينة تضم 129بلدا على الفترة بين 1960-1985، توصل الباحثان إلى التأثير القوي والمعتبر لمستويات التعليم، التعليم ينتج عنه أثار ايجابية ومباشرة على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام.

وفي دراسة أخرى لـــ Benhabib وpiegelS أشار فيها إلى أن معدل نمو رأس المال البشري الذي يقاس بالعدد المتوسط لسنوات دراسة المجتمع النشط، لا يفسر معنويا

معدل نمو الدخل الفردي، في حين أن مستويات رأس المال البشري تلعب دورا هاما كمحدد للنمو الداخلي الفردي.[1]

فلم يعد بالإمكان اعتبار أن رأس المال البشري كمحدد للنمو، لان هذا المقترح ينطوي على أن معدل نمو رأس المال البشري وليس مستواه الذي يفسر معدل النمو الفردي، هذه الخلاصة تقود إلى إعادة النظر في نظريات النمو الداخلي، حسبLee(1995) فان معدلات نجاح الطلاب وليس معدلات التمدرس أو سنوات التكوين التي تمثل العامل الجوهري للنمو الاقتصادي.

في دراسة حديثة Barro (2000) استنتج أن معدل النمو يتم تنشيطه وتحريكه عن طريق التعليم الثانوي والتعليم العالي للرجال، وقد لاحظ أن مستوى التعليم عند النساء لا يظهر انه يساهم في النمو بطريقة معنوية ولكن يمارس تأثير غير مباشر، لان انخفاض الخصوبة قد يسمح بالوصول إلى معدل ادخار أكثر ارتفاعا.

2-الإنفاق العمومي:

الأدب التجريبي الحديث حول النمو قد فحص بشكل واسع انعكاس مستويات الإنفاق العمومي الجاري والاستثمار وتركيبة هذه النفقات على النمو.

Devarajan، Swaroop وZou(1996) لم يجدوا أي علاقة معنوية بين النمو ومستويات الإنفاق (التي تقاس عن طريق نسبة من الناتج الداخلي الخام)، في حين وجدBarro(1997) أن الإنفاق العمومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام (بعد طرح الدفاع والتعليم من نفقات الاستهلاك العام) كانت مرتبطة سلبيا بالنمو.

[1]-جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك ومالية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2012-2013،ص270

بخلاف ذلك توصل Devarajan و Swaroop و Zou(1996) إلى علاقة ايجابية بين نفقات الاستهلاك العمومي (التي تحسب بالإنفاق الجاري كنسبة مئوية من النفقات العامة) والنمو الاقتصادي.

أكدت الدراسات التجريبية الحديثة على الدور المختلف للاستثمار العمومي والخاص على النمو، في هذا الشأن يشير Khan و marKu(1997) إلى أن آثار الاستثمار الخاص والعمومي على النمو كانت مختلفة، الاستثمار الخاص كان أكثر إنتاجية بطريقة قوية ومتينة من الاستثمار العمومي.[1]

توصل أيضا كل من Krght، Loayza و Villanueva(1993) و Nelson و ghSin (1994) أن مستوى الاستثمار العمومي في البنى التحتية كان له أثر معنوي على النمو خاصة خلال سنوات الثمانينيات من القرن الماضي.

3- التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي:

الدراسات التجريبية التي تناولت أثر التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي على النمو في الأجل الطويل كانت متعددة، يوضحFisher(1993) أن معدل التضخم يعكس فقدان الحكومة متابعة ومراقبة وضعية الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يحد من الاستثمار ويخفض النمو الاقتصادي.

وبالمثل توصل De Gregorio(1993) إلى إيجاد علاقة سلبية بين مستوى التضخم والنمو في أمريكا اللاتينية، كما وجد relSa(1996) أن هناك علاقة غير خطية بين التضخم والنمو.

[1]-جبوري محمد، مرجع سابق،ص271 .

في الحالة التي يكون فيها التضخم ضعيفا لا يكون له أثر معنوي على النمو، في حين عندما يكون التضخم مرتفعا(أكثر من8% سنويا) يكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو.

أيضا في دراسة أخرى يشيرBarro(1997) أن التضخم الضعيف يرتبط بأفضل مرد ودية فيما يتعلق بالنمو على المدى الطويل.

بعض التحاليل استخدمت عدد من المؤشرات، بالإضافة إلى معدل التضخم، لتقييم درجة عدم التأكد والتغيير المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي،Aizenman وMario(1993) مثلا استخدما الانحراف المعياري لسعر الصرف وانحراف التضخم ونمو القرض الداخلي وكذا المؤشرات المركبة التي تضم كل المتغيرات السابقة .[1]

هذه الدراسات التطبيقية تؤكد على العلاقة السلبية بين تغيرات السياسة الاقتصادية والنمو، بالنسبة إلى Beaney(1996) وجد أن عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي المقاس برصيد الميزانية ودرجة تطاير سعر الصرف الحقيقي كان له أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي ويمكن أن يكون له أثر سلبي أيضا على الاستثمار.

4-الانفتاح والتبادل الخارجي:

تشدد العديد من الدراسات التجريبية على أهمية الانفتاح، في هذا الجانب يوضحDollar(1992) أن الانفتاح على التجارة الذي يتم قياسه بمؤشر مستوى الأسعار المصحح، يكون له انعكاس موجب على النمو الاقتصادي، في نهاية سنوات التسعينيات وعلى عينة مكونة من 117 بلد استخلص كل من Sachs وWarner أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو في المتوسط بمعدل2 إلى 2,5% من الاقتصاديات أكثر الأخرى، في هذه الدراسة الانفتاح التجاري تم قياسه بواسطة مؤشر يرتكز على خمس معايير: الحواجز الغير

[1]-جبوري محمد، مرجع سابق، ص272 .

جمركية، المستوى المتوسط للتعريفة الجمركية، سعر صرف السوق الموازي، وجود الاحتكار الحكومي من عدمه على أهم المنتجات المصدرة،وإذا كان الاقتصاد اشتراكي أم لا.

وجد Greenaway ،Morgan وWright(1998) باستخدام عينة مكونة من 73 بلدا، أيضا ارتباط موجب بين الانفتاح والنمو، وضحrankelF وRomer (1999) كذلك على وجود أثر موجب عالي المعنوية للانفتاح في التجارة الدولية على الدخل الفردي، بالأخذ في هذه الدراسة كمؤشر للانفتاح حصة الصادرات والواردات بالنسبة الإنتاج الداخلي الخام.

في مقارنة أخرى، بعض الدراسات التجريبية تشير إلى وجود علاقة بين واردات السلع الرأسمالية والنمو من ضمن هذه البحوث نجد تلك المقدمة من قبلRoldos(1997) الذي وجد في حالة التشيلي على الفترة 1971–1995 أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل كان مرتبطا ايجابيا بالنسبة المتمثلة في رأس المال المستورد على رأس المال المادي الكلي وهذا بفضل عملية انتشار تبني التكنولوجيا.[1]

5-العوامل المالية:

البحوث التجريبية الأكثر تميزا التي تطرقت للعلاقة بين التطور المالي والنمو والتي كانت أكثر انتشارا في سنوات التسعينات أهمها أعمالLevine وKing (1993) حيث توصلت هذه الدراسات القياسية إلى توضيح وتأكيد العلاقة الموجبة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

في دراسة أخرى قام neiLev، Beck وLoayza (1999) باستخدام بيانات مقطعية وسلاسل زمنية على 63 بلدا على الفترة 1960–1995 أثبتت الدراسة وجود على المدى

[1]–مرجع نفسه، ص273.

الطويل علاقة قوية جدا بين التطور المالي ونمو الإنتاج الكلي للعوامل، ولكن أيضا مع معدل الادخار ومعدل تراكم رأس المال.

غير أنه وجهت بعض الانتقادات بشكل أساسي على اتجاه السببية بين العلاقة بين التطور المالي والنمو .

يشير Demetriades و sseinHu (1996) باستخدام عينة مشكلة من16بلدا إلى أن السببية بين العمق المالي المقاس بواسطة نسب الودائع البنكية إلى الإنتاج الداخلي الخام، الديون البنكية المترتبة على القطاع الخاص إلى الإنتاج الداخلي الخام والنمو تتغير من بلد إلى آخر، فقد تم التوصل في بلدين فقط إلى أن التطور المالي كان سببا في النمو الاقتصادي في سبعة دول من العينة تم اكتشاف اثر ارتجاعي بين المالية والنمو، وفي أربعة دول أخرى علاقة السببية تتجه من النمو نحو القطاع المالي.

كما تكشف أعمال أخرى عن وجود علاقة سلبية بين الكبح المالي والمر دودية الاقتصادية (الكبح المالي يمثل الوضعية التي يكون فيها النظام المالي يتعامل بمعدلات الفائدة ذات أسقف مرتفعة، المراقبة الكمية على تخصيص القروض، ارتفاع الاحتياطات الإجبارية على الودائع البنكية ، المراقبة المباشرة من الحكومة على النظام البنكي والتخصيص الإجباري للأصول وقروض القطاع العام على كاهل البنوك التجارية).[1]

[1]–مرجع نفسه، ص274.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يقتضي تحقيق النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج الوطني والدخل الفردي.[1]

-الناتج الوطني:

يعرف الناتج الوطني بأنه مجموع السلع والخدمات الاقتصادية المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة وتكون عادة سنة.

ويمكن أخذه مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات الإنتاج، وفي هذا الصدد يمكن تعريف معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات.[2]

1-معدل النمو السنوي:

يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى، يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.

2-معدل النمو الكلي:

يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.

[1] -salles et Wolff, croissanse et dé veloppement tomel , dunod ,paris,1970,p06

[2] -أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص43.

3-معدل النمو السنوي المتوسط:

ويعنى بدراسة تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة أخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي:

$$a=(tX/X0).....(1.1)$$

حيث:

X0: كمية سنة الأساس

Xt:كمية سنة المقارنة

t:طول الفترة، a: معدل النمو السنوي المتوسط.

ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ اثر التضخم بعين الاعتبار زيادة على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان.

الدخل الفردي:

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين النمو والإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كمقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.[1]

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا،وفق أكبر قدرة شرائية.

[1]-أشواق بن قدور،مرجع سابق،ص43 .

-يمكن القول بأن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية،أو بتوزيع الدخل بين المجتمع من ناحية أخرى،إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[1]

[1]-السيد محمد السريتي علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق،ص341.

خلاصة الفصل

لقد حاولت النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي وجعله مرتبط بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية المرتبطة بالعمالة، وذهب شومبيتر إلى دور المنظم في النمو الاقتصادي وذلك من خلال إيجاد ابتكارات جديدة بالإضافة إلى التحليل الماركسي الذي اعتمد على الأسلوب المادي في تفسيره للنمو الاقتصادي وكذلك النظرية الكينزية حيث انك ينز اعتبر الطلب الفعال من أهم العوامل للنمو الاقتصادي، والطلب الفعال هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم.

رغم محاولة هذه النظريات تفسير النمو الاقتصادي إلا أنها في مجملها كانت دائما تذهب بعيدا عن الواقع وخاصة إذا حاولنا إسقاط الفروض على الدول النامية، حيث تضع مجموعة من الفرضيات نجد معظمها لا يتناسب مع واقع الدول النامية، مما يوحي بعدم جدوى هذه النظريات في اقتصاديات هذه الدول.

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبى المباشر والنمو الاقتصادى فى الجزائر

تمهيد الفصل

خلال عقدين من الزمن شهدت العلاقات الدولية تحولات مستمرة وملحوظة في اهتماماتها وتوجهاتها وكان من أبرزها توجه الاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى التمركز داخل اقتصاديات الدول النامية، مما جعل هذه الأخيرة تسعى وراء استقطاب أكبر لهذه الاستثمارات، وذلك من اجل الاستفادة من الآثار الايجابية التي يفرزها هذا الاستثمار على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي، والتي من أهمها دفع عجلة النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا الحديثة.

والجزائر من بين هذه الدول حيث تسعى إلى جلب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال الحوافز والضمانات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مبحثين رئيسيين على النحو التالي:

المبحث الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014).

المبحث الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح، إذ يتم أحيانا تناول النمو باعتباره محددا لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر فتوافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدولة المضيفة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، وفي حين تناولت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع على تحقيق نمو مرتفع.

وفيما يلي سوف يتم الاهتمام بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من خلال استعراض الفكر الاقتصادي الذي تناول تلك العلاقة، من خلال التطرق إلى التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي، بالإضافة إلى الفكر الحديث والدراسات الحديثة التي اهتمت بتوضيح هذه العلاقة ولبيان مدى الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

المطلب الأول: التفسير الكينزي والنيوكلاسيكي لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد قامت النماذج النيوكلاسيكية بدراسة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في ظل افتراض أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة، وتوافر المعلومات وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا للاختلاف العائد على رأس المال وعلى هذا الأساس اهتمت تلك النماذج بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق ذلك، وقامت بتحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج المتمثلة في رأس المال والأرض والعمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على نماذج

قياسية للنمو، وبالتالي فقد اهتمت بتخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر النماذج النيوكلاسيكية امتداد لنموذج هارود دومار ونموذج سولو سوان حيث ركز النموذجان على أهمية الادخار، على عكس كينز الذي لم يصل إلى دراسة نموذجية في هذا المجال.[1]

أولا: التحليل الكينزي

1-نموذج كينز:

يمكن القول بان التحليل في مجال النمو عند كينز لم يصل إلى حد وضع نموذج، إلا أن تحليله اهتم بدراسة التوازنات على المدى القصير من اجل وضع الخطوط العريضة للنمو الاقتصادي، فقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال.

ويرى كينز أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، حيث إعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي والتي تعطى بالعلاقة التالية:[2]

التغير في الدخل =المضاعف X الزيادة في الاستثمار

وبالتالي فانه من اجل الزيادة في الدخل والتشغيل لابد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي، فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الاستثمارات والتشغيل والإنتاج، وقد ادخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان

[1]-رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص76 .

[2]-رفيق نزاري، مرجع سابق،ص78.

والتحول التكنولوجي، وبالتالي فان التحليل الكينزي لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، وهكذا ترك كينز موضوعات النمو والتنمية لاقتصادي مدرسة كامبردج.

2-نموذج هارود دومار:

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة كل من هارود ودومار في البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، وبدءا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط، تم صياغة أفكار هارود ودومار في صورة النموذج التالي:[1]

$g=S/k+(If/y)/k$.....(1)

حيث تشير كل من g،S،k،y، Ify إلى معدل النمو، الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال،الناتج، رأس المال الأجنبي على الترتيب، مع k=Id+If، أي أن رصيد رأس المال الإجمالي هو مجموع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي.

يتضح لنا من المعادلة (1) أن معدل النمو الاقتصادي يخفض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، وتتضح أهمية رأس المال المحلي والأجنبي والادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي.[2]

[1]-هدروق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011،ص48

[2]-هدروق أحمد، مرجع سابق، ص48

ثانيا: التحليل النيوكلاسيكي

1-نموذج سولو سوان:

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستثمار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال، طالما أن التكاليف أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، ونظر لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فان الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في محفظة الأوراق المالية، استطاع سولو بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج.

ومن ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:[1]

$$Y=(K.L.F.Z).....(24)$$

حيث:

Y: تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K: تمثل رأس المال المحلي.

L: تشير إلى عنصر العمل.

F: تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

Z: تمثل العناصر الأخرى المؤثرة في الناتج كالصادرات والواردات، بالإضافة إلى المتغيرات الوهمية ،وتتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في إعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق، لهذا قام(mello DE 1997) بالاستعانة بالمتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد.

[1] -عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصـــادية، جامعة الجزائر، 2006، ص57 .

لقد ركز سولو في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، والعملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة.

أوضح و Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، فقد نوه Solow إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجية الحديثة المصاحبة له.

وخلافا لما أورده Solow فيما يتعلق بمحدودية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، قررت النماذج الكلاسيكية عكس ذلك بصفة عامة،حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجية المصاحبة له، لقد اتضح عند اختيار نموذج سول وان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير طردي بنصيب الفرد من رصيد رأس المال، ونصيب الفرد من العمالة، ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الانفتاح، ثم تم اختيار دور الحكومة (عبر عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل وضرائب رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتوصلوا إلى عدم معنوية معلمات المتغيرات سالفة الذكر .

كما توصل في إحدى نتائج دراسة Hsieg-Hsing إلى أن رأس المال والعمل غير المدرب or rawlab فسرا32% و13% بنفس الترتيب، كما فسرا رأس المال البشري بنسبة 45% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وأن 10% من النمو تعود إلى انخفاض تشوه الضريبة وكفاءة البنية الأساسية للحكومة.[1]

[1]–عز الدين مخلوف، مرجع سابق،ص58 .

ومن هنا تبرز أهمية رأس المال البشري في تلك الدراسات، والذي أعطاه سولو قدرا من الاهتمام على النقيض من ذلك لوحظ تضاءل نصيب العمل غير المدرب، لقد اتضح عند اختيار فكرة نموذجSolow في النمو، وبالتطبيق على تايوان آخذا في الاعتبار التقدم التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري صحة النموذج.[1]

المطلب الثاني: تفسير نماذج النمو الداخلي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

أما في نماذج النمو الداخلي فإن التأثير الكلي الموجب للمتغير(الاستثمار الأجنبي المباشر) على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين أولهما الأثر المباشر الموجب ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مرفوقا بزيادة معدلات الاستثمارات المحلية، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية (أثر التكامل)، وثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، ويتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه أثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة.[2]

أولا:الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

ويتحقق الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة معدل نمو الاستثمارات المحلية، ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية (أثر التكامل) **(Effect in Crowdiag).**

[1]–عز الدين مخلوف، مرجع سابق، ص59 .

[2]–مرجع نفسه، ص60 .

ثانيا: الأثر الغير المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي

يتحقق الأثر غير المباشر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحبت هذه الاستثمارات أثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول، وتتحقق الآثار الخارجية الموجبة التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة قنوات كما يلي: [1]

1-قناة المنافسة: تركز على أن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدول، الأمر الذي يدفع الشركات الوطنية نحو استخدام التكنولوجيا القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التكنولوجية طبقا للتكنولوجيا الحديثة المطبقة في إنتاج الشركات المنافسة.

2-قناة التدريب:تنشأ قناة التدريب في حالة إذا كان إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى الدول المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري، حيث أن التطور التكنولوجي للظروف المحلية للدول المذكورة لا يتأتى إلا مع قوة عاملة مؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا، إن دخول الشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام الشركات الأجنبية بخلق الحافز لدى الشركات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بهذه الناحية وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية من ناحية أخرى.

3-قناة التقليد:تقوم على فكرة أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات، أو الممارسات الإدارية الحديثة للشركات الأجنبية المتواجدة في هذه الدول.

[1]-هدروق أحمد، مرجع سابق، ص49 .

4-قناة الروابط:تركز على **أن** الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوف تؤدي إلى الزيادة في إنتاجية الشركات الوطنية داخل الدول المضيفة، من خلال الروابط الخلفية والأمامية التي تحدث بين الشركات الوطنية والشركات المحلية، فالروابط الأمامية يعود منشأها من خلال المعاملات التي تتم بين الشركات الأجنبية مع العملاء، وتؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني للشركات الوطنية فالشركات الأجنبية تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير بالقدر الذي يسهم في تطوير منتجاتها القائمة وإنتاج منتجات جديدة مما يترتب عليه حدوث المنافسة داخل السوق المحلية، وتشجيع هذه الأخيرة على القيام بزيادة البحوث والتطوير مما يؤدي إلى زيادة التقدم الفني لهذه الشركات، ويترتب على هذا في النهاية زيادة في إنتاجية الشركات المحلية، أما الروابط الخلفية فتنشأ من خلال المعاملات التي تتم بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية وتؤدي هذه الروابط إلى نقل التكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وذلك من خلال حصول الشركات الأجنبية على احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطية من الموردين الوطنيين، ليشمل ذلك قيام الشركات الأجنبية بتقديم المساعدات الفنية وبرامج تدريب للشركات الوطنية من أجل تحصيل منتجاتها القائمة أو المساعدة في إنتاج منتجات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية هذه الشركات.[1]

[1]-مرجع نفسه، ص50 .

المبحث الثاني: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014)

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع القطاعي واهم الدول المستثمرة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في الفترة ما بين (2000-2014)

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين(2000- 2014)عودة الاستقرار والأمن بعد عشرية سوداء أدخلتها في أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا كان السبب الرئيسي لضعف التدفقات الواردة في من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مطلع التسعينات رغم التحفيزات والامتيازات المقدمة من الدولة إلا أن المستثمر الأجنبي في مثل تلك الأوضاع يبقى متخوف ولا يستطيع المخاطرة بأمواله .إضافة إلى البدء في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمر الأجنبي بتعديل مراجعة قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمهتم بأمر رقم 01 -03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وكذا تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وهو ما انعكس إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

أولا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الجدول رقم (02-01): يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2014).

الوحدة مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التدفقات الواردة	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081.1	1795.4	1661.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
التدفقات الواردة	2593.6	2746.4	2264	2571	1499	1691	1755.8	23627.7

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

الشكل رقم(02-01): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

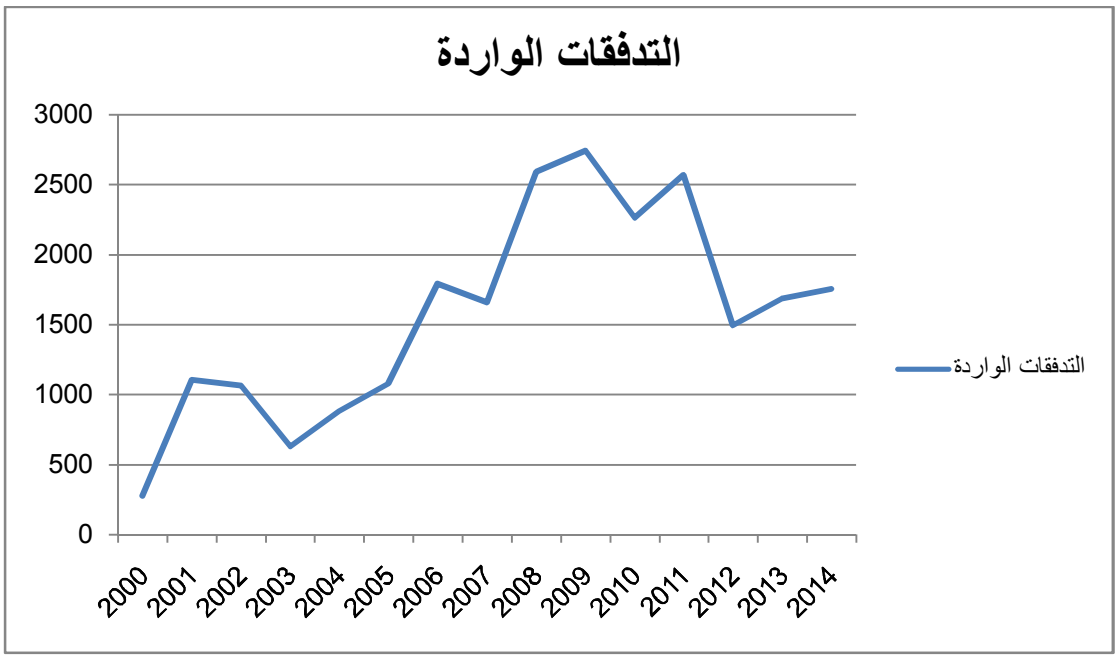

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الجدول السابق

لقد شهدت الفترة مابين (2000–2006) تجاوز الاستثمار الأجنبي عتبة المليار دولار فسنة 2001 كانت سنة صدور قانون تطوير الاستثمار سجلت ما قيمته 1107.9 مليون دولار وهي قفزة نوعية مقارنة بسنة 2000 التي سجلت 280.1 مليون دولار، فيما انخفضت قيمة التدفقات الوارد 1065، 633.7، 881.9 مليون دولار على التوالي , وهذا دليل على أن التطور الكبير المسجل للتدفقات خلال الفترة (2000–2001) لم تكن نتيجة لقانون تحسين مناخ الاستثمار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2007 شهدت انخفاضا طفيفا حيث سجلت هذه السنة ما قيمته 1661.8 مليون دولار مقارنة بسنة 2006 التي سجلت 1795.4 مليون دولار ،وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بالأسعار العالمية للبترول وسرعان ما استعادت التدفقات مجرى التزايد حيث سجلت في سنتي 2008–2009 تدفقات تقدر 2593.6 و 2746.4 مليون دولار على التوالي.

إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى إلى 2571 كليون دولار في سنة 2009 ليبلغ 2264 مليون دولار في سنة 2010 ثم انخفض إلى 2571 مليون دولار في سنة 2011 وعاود الارتفاع في السنوات 2012 .2013 .2014.حيث بلغ 1499، 1691، 17558 مليون دولار على التوالي.

وبصفة عامة يمكن القول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2000–2014.

ثانيا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات.

لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج قطاع المحروقات محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء الزراعة الخدمات أو

الصناعة، السياحة وغيرها والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2002-2014:

الجدول رقم (02-02): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	المبلغ / مليون دج	النسبة المئوية
الزراعة	9	%1.59	5495	%0.23
البناء	95	%16.84	59713	%2.54
الصناعة	324	%57.44	1613708	%68.55
الصحة	6	%1.06	13573	%0.58
النقل	19	%3.36	12405	%0.53
السياحة	10	%1.77	462619	%19.65
الخدمات	100	%17.73	97145	%4.13
الاتصالات	1	%0.17	89441	%3.80
المجموع	564	%100	2354099	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم(02-02): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات

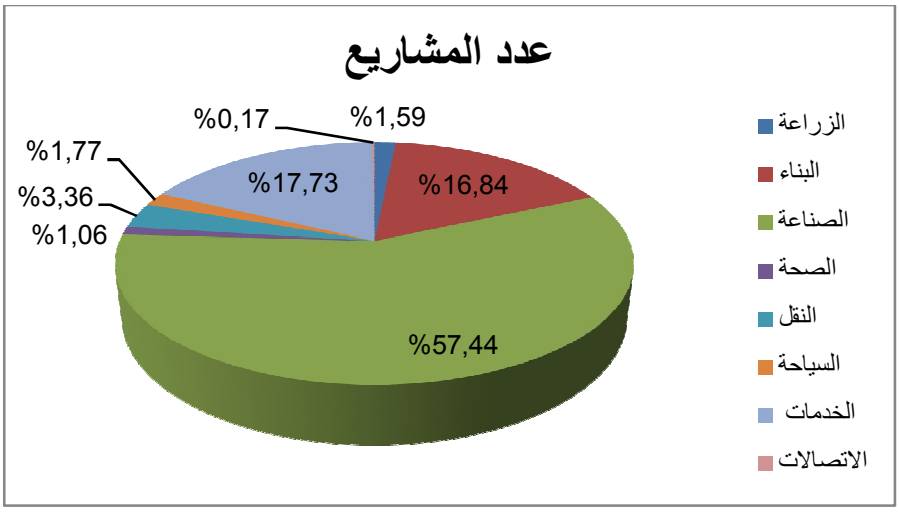

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على إحصائيات الجدول السابق

1 – الاستثمار في قطاع الصناعة:

يعد قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002–2014 حيث تم التصريح بـــ 324 مشروع استثماري بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري قدرت نسبته بـــ 68.55% من إجمالي التدفقات المصرح بها.

2– الاستثمار في قطاع السياحة :

احتل قطاع السياحة المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم التصريح بمبلغ 462619 مليون دينار جزائري أي ما يعادل 10 مشاريع قدرت بنسبة 19.65 % من إجمالي التدفقات المصرح بها ومن أهم المشاريع **السياحية** نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج ومشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة .

3– الاستثمار في قطاع الخدمات:

احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بعد القطاع الصناعي والسياحي اذ سجل ما يعادل 100 مشروع مقدر بمبلغ 97145 مليون دينار جزائري قدرت بنسبة 4.13% من إجمالي التدفقات المصرح بها ويحوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التامين والبنوك .

4– القطاعات الأخرى:

لقد بقيت القطاعات الأخرى ضعيفة حيث لم تستقطب عدد كبير من المشاريع الاستثمارية وهذه القطاعات هي قطاع الاتصالات قطاع البناء، قطاع الصحة، وقطاع النقل والقطاع الزراعي على التوالي.

ثالثا : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية والجدول التالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.

الجدول رقم (02-03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ
أوربا	316	839295
من بينها الاتحاد الأوربي	238	519485
آسيا	53	115219
أمريكا	10	63171
الدول العربية	171	1243455
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	13	89985
المجموع	564	2354099

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم(02-03): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة.

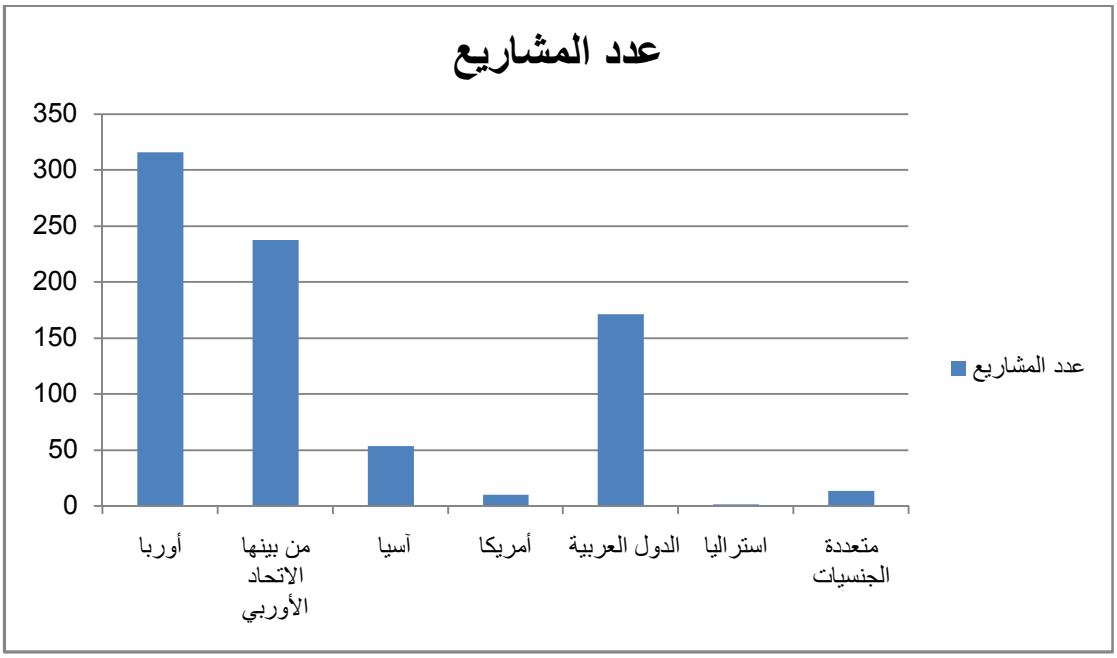

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

لقد تميز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالارتفاع المتزايد من سنة إلى أخرى، ويعود الفضل إلى ذلك للتسهيلات والضمانات والحوافز التي قدمتها الدولة للمستثمرين، وكذلك تحسن مناخ الاستثمار ومن خلال الجدول نلاحظ أن الدول العربية احتلت المرتبة الأولى وذلك بمبلغ 1243455 مليون دج، ثم تأتي أوربا في المرتبة الثانية بمبلغ 839295 مليون دج أي ما يعادل 316 مشروع، تليها آسيا في المرتبة الثالثة بمبلغ 115219 مليون دج ما يعادل 53 مشروع وتأتي MEN في المرتبة الرابعة بمبلغ 89985 مليون دج وبعدها أمريكا بمبلغ 63171 مليون دج وتأتي استراليا في المرتبة الأخيرة بمشروع واحد.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2014)

بعد مرور العشرية السوداء وتنفيذ شروط الهيئات الدولية حدثت إختلالات كبيرة في جميع الميادين، ولعل أهمها كان الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية ولكن وبعد الانتخابات لسنة 1999والتي أفرزت عن فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة،عرف الاقتصاد الوطني مرحلة انتقالية جديدة ومهمة من خلال البرامج الكبيرة في جميع الميادين والتي لا تزال متواصلة إلى حد الآن والتي كانت تهدف غالى تحقيق نمو وتنمية اقتصادية تسمح للاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية للاقتصاديات الأخرى، كما أن ارتفاع في أسعار المحروقات ساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع.

سوف نحاول من خلال هذه النقطة معرفة التغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي

أ- الناتج المحلي الإجمالي PIB:

الجدول التالي يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000- 2014)

الجدول رقم (02-04) : تطور حجم ومعدل نمو PIB 2000-2014

السنوات	حجم PIB مليار دج	معدل نمو PIB
2000	4020	2.4
2001	4253.6	5.8
2002	4453.3	4.7
2003	5150	15.6
2004	6150.4	19.4
2005	7563.6	22.9
2006	8514.6	12.5
2007	9366.6	10
2008	1109.0	18.4
2009	10006.8	9.7

2010	12034.4	20.26
2011	14481	20
2012	14891.5	2.81
2013	16643.8	11.7
2014	17205.1	3.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي نقلا عن:

قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014، ص266

الشكل رقم(02-04): يمثل تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

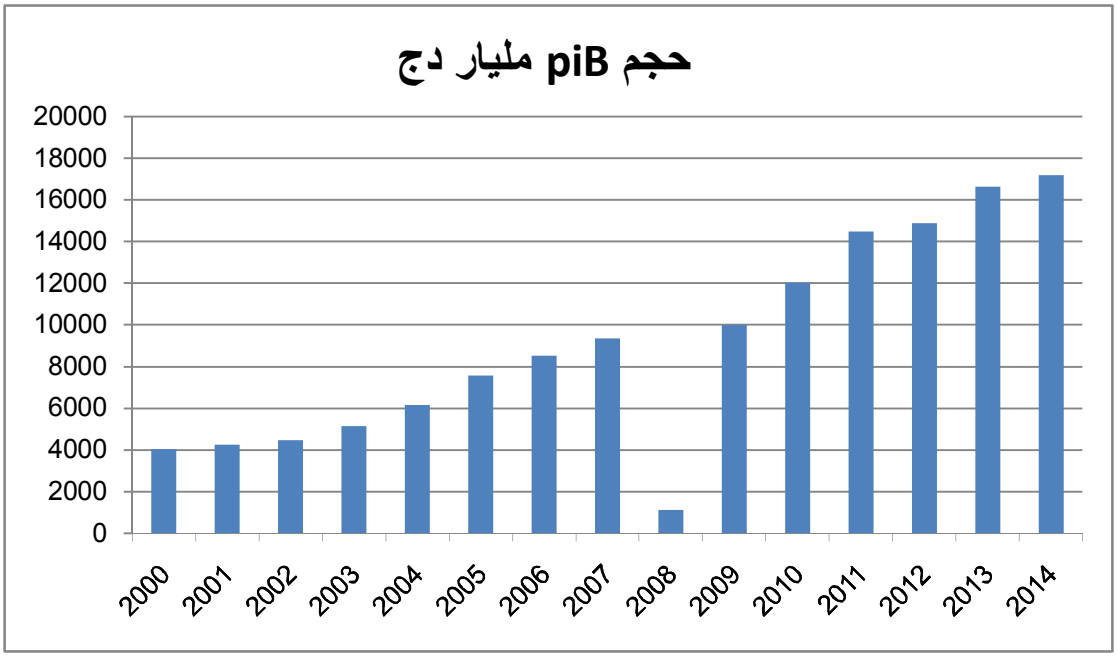

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (1-05) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB

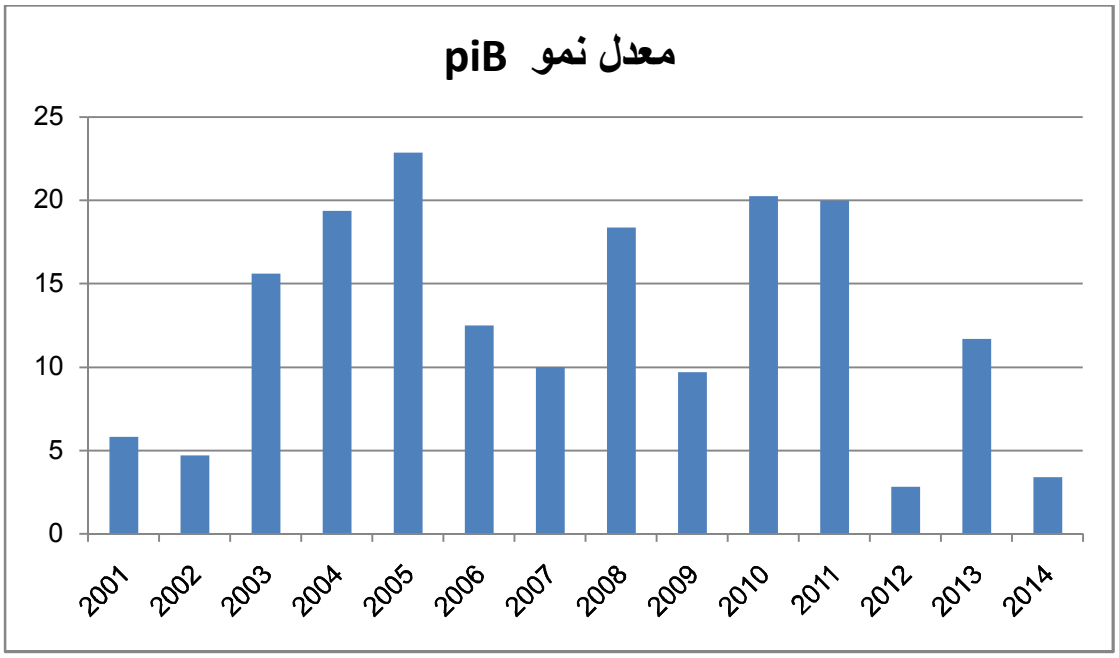

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا ملحوظا، حيث ارتفع من 4020 مليار دج ومعدل نمو 2.4 % سنة 2000 إلى 1109.0 ملياردج ومعدل نمو 18.4 % سنة 2008 وطيلة هذه الفترة عرف معدلات نمو موجبة ويرجع هذا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان والأشغال العمومية.

لكن ابتداء من سنة 2008 ورغم الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن معدل النمو عرف انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب الأزمة العالمية التي حدثت في تلك الفترة والتي أدت بأسعار المحروقات إلى الانخفاض.

ب- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول التالي والرسمين البيانيين يوضحان تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه.

الجدول رقم(02-05): يمثل تطور حجم ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	حجم PIB/ téte مليار دج	معدل نمو téte/ PIB
2000	1794.4	0.74
2001	1781	1.11
2002	1814.5	3.16
2003	2131.3	5.32
2004	2624.2	3.63
2005	3111.7	3.52
2006	3508.9	0.46
2007	4005.2	1.43
2008	4699.5	0.84
2009	3952	0.87
2010	4567	1.79
2011	4798	1.8
2012	4987	1.04
2013	5450	0.7
2014	5687	3.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي نقلا عن:

قنوني حبيب، مرجع سابق، ص269

الشكل رقم(02-05): يمثل تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

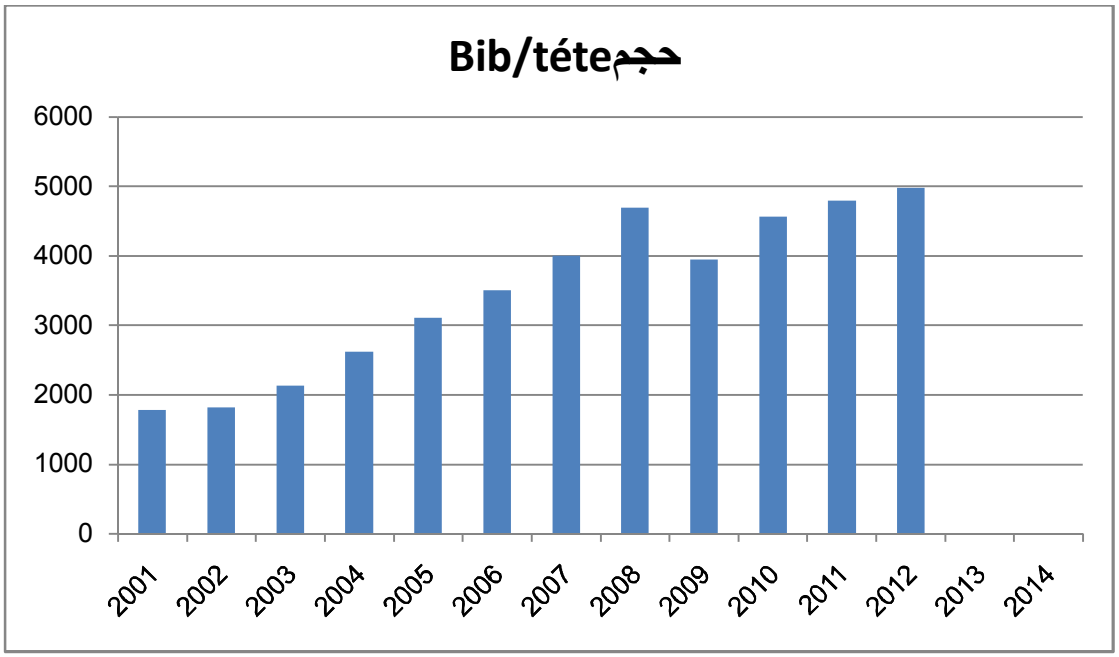

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

الشكل رقم(02-06): يمثل تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

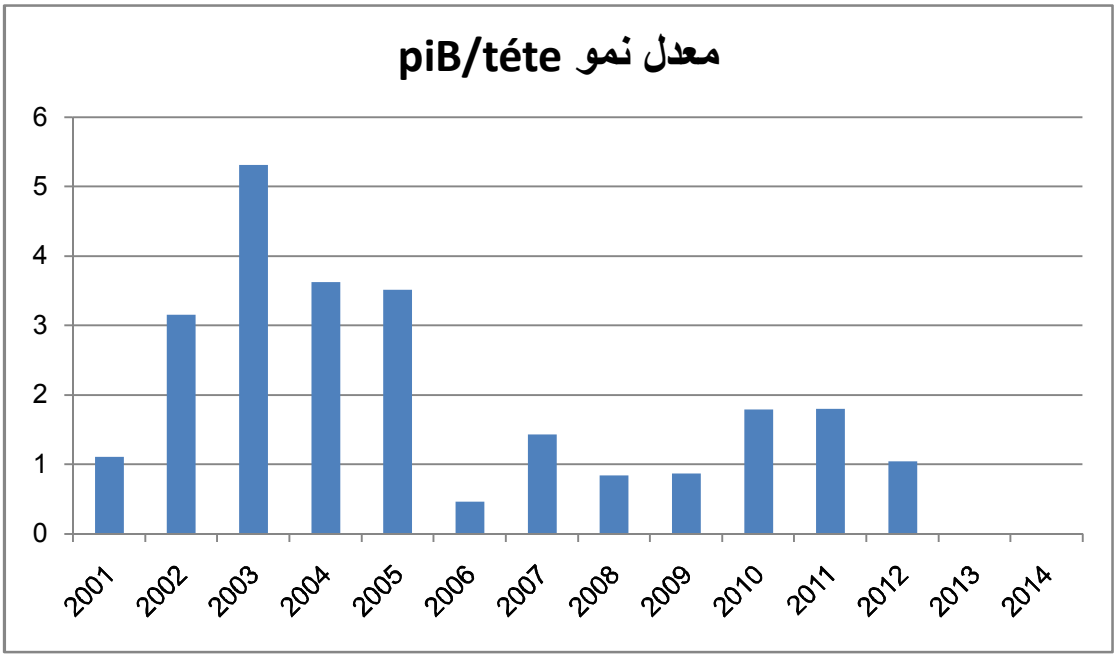

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يزداد من سنة إلى أخرى، حيث أنه انتقل من 1794.4 مليار دج سنة 2000 إلى 5687 مليار دج سنة 2014، خصوصا سنة 2003 أين عرف معدل نمو الأكبر في الفترة وهو5 **%** والذي يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات في هذه السنة، وخلافا للسنوات السابقة والتي عرفت تزايد في هذا المتغير دون أن يكون له الأثر الايجابي على الفرد تميزت هذه الفترة بتحسن القدرة الشرائية للمواطنين من خلال رفع الأجور، إضافة إلى برامج أخرى متنوعة لامتصاص البطالة، والتي عرفت معدلات منخفضة بمجرد البدء في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، بالإضافة إلى برامج متنوعة للإسكان والتي خففت من حدة أزمة السكن.

ج – نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول التالي والشكل البياني يوضحان تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة:

جدول رقم (01–06): تطور نسبة تراكم رأس المال إلى PIB (2000– 2014)

السنوات	معدل النمو %
2000	22.9
2001	26.9
2002	30.4
2003	30
2004	24
2005	22.4
2006	23.1
2007	26
2008	29.2
2009	38.2
2010	36.3

2011	31.7
2012	30.8
2013	34.2
2014	36.7

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات والبنك العالمي نقلا عن:

قنوني حبيب، مرجع سابق، ص272

الشكل رقم(02-07): يمثل تطور نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي.

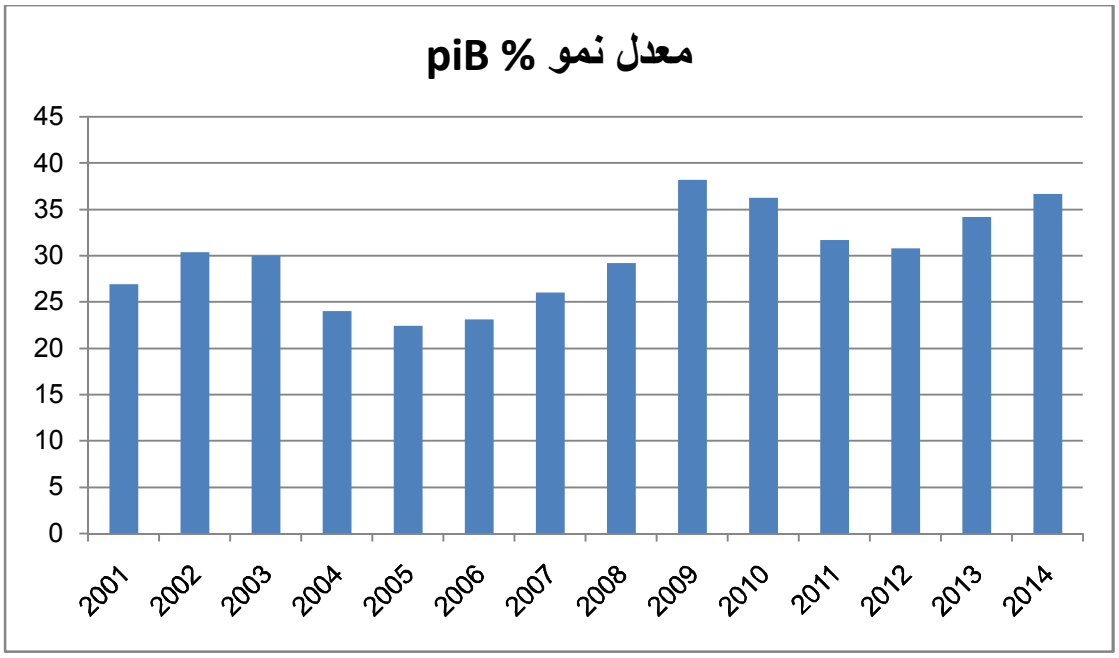

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا كبيرا ففي سنة 2000 كانت نسبة تراكم رأس المال 22.9 % وارتفعت إلى 38.2 % سنة 2009 ثم انخفضت في سنة 2010 غالى 36.3 % وفي سنة 2011 إلى 31.7 % لتصل إلى 30.8 % في سنة 2012 ثم عاودت الارتفاع في سنتي 2013 و2014 لتصل إلى 34.2 % و36.7% على التوالي الأمر الذي يؤكد بان الدولة

بدأت من خلال البرامج المنتهجة في زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية إضافة إلى التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وذلك من خلال إصدار القوانين المحفزة على ذلك رغم أن النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات كانت في ميدان المحروقات عن طريق الشراكة مع الأجانب إلا انه لا يمكن إهمال استثمارات القطاعات الأخرى والتي عرفت قفزة نوعية ومعدلات نمو مقبولة .

د-حجم العمالة:

الجدول التالي والتمثيل البياني يوضحان تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الجدول رقم(02-07): يمثل تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	حجم العمالة(بالآلاف)
2000	8850
2001	9075
2002	9305
2003	9540
2004	9780
2005	10027
2006	10267
2007	10514
2008	10801
2009	10544
2010	10812
2011	10661
2012	11423
2013	11964
2014	11453

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم(02-08): يمثل تطور حجم العمالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

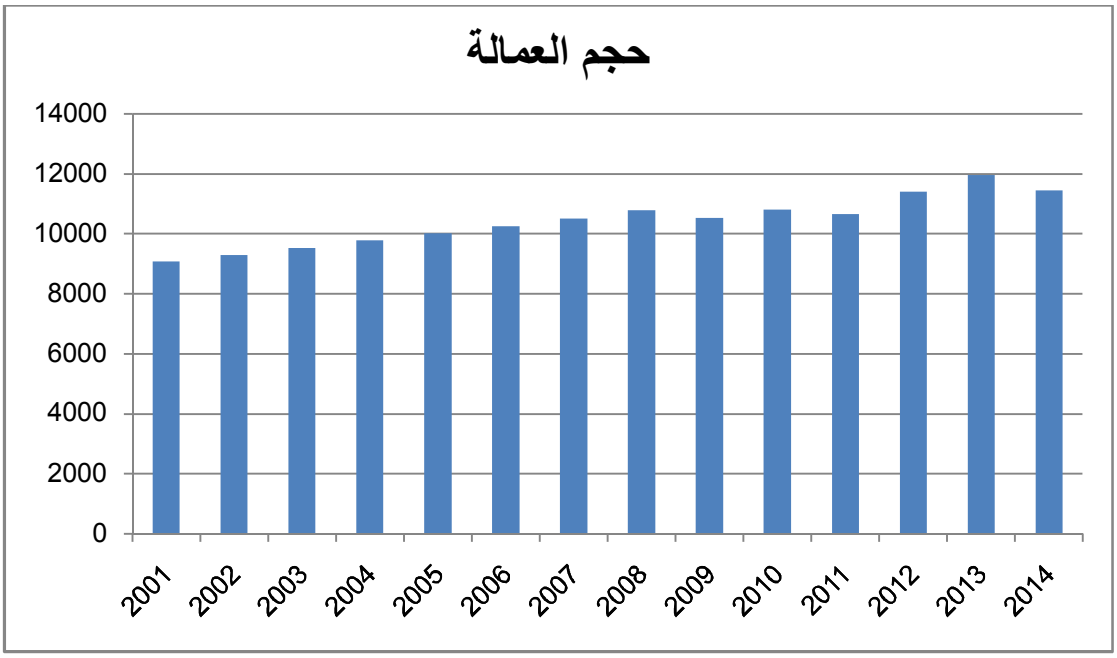

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن حجم العمالة ازداد طيلة سنوات الدراسة حيث وصل إلى 10801 ألف عامل مقارنة بسنة 2000 حيث كان عدد العمال 8850 ألف عامل بزيادة قدرها 1951 ألف عامل، ثم ارتفعت لتصل إلى 11964 ألف عامل سنة 2013 ثم وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج وهذا ما يدفع المؤسسات إلى زيادة الطلب على اليد العاملة وبالتالي ارتفاع حجم العمالة.

ه-حجم الاستثمار المحلي:

الجدول التالي والتمثيل البياني يوضحان تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الجدول رقم(02-08):يمثل تطور حجم الاستثمار المحلي في الجزائر في الفترة(2000-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الاستثمار المحلي
2000	1793.43
2001	2034.16
2002	2341.63
2003	2551.72
2004	2773.85
2005	2924.85
2006	3047.4
2007	3175.42
2008	3296.89
2009	3421.63
2010	4350.9
2011	4620.3
2012	4992.9
2013	5690.9
2014	6311.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر ومؤشرات التنمية للبنك الدولي.

الشكل رقم(1-09):يمثل تطور الاستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2014).

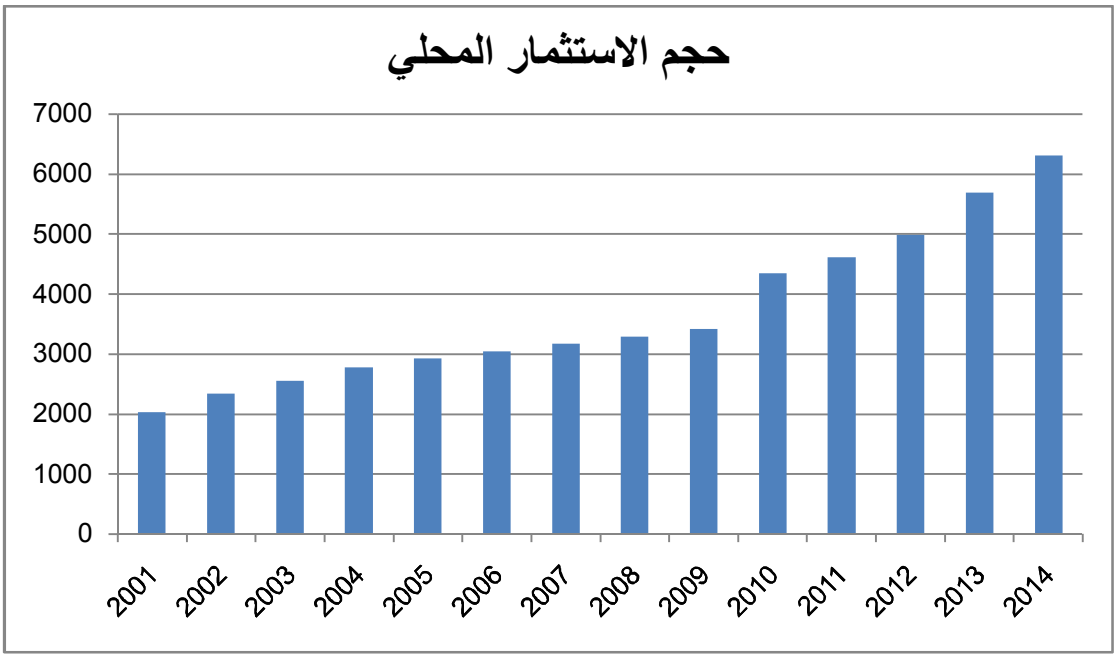

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن حجم الاستثمار المحلي عرف تطور طيلة سنوات الدراسة ففي سنة 2000 كان حجم الاستثمار المحلي 1793.43 مليار دج حيث وصل إلى 6311.8مليار دج سنة 2014 وهذا راجع إلى الدعم والإعانات التي توفرها مؤسسات الدولة للمشاريع الاستثمارية التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها،سواء المشاريع الخاصة أو العامة.

المطلب الثالث: قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

أولا: تحديد النموذج المستخدم

تعتمد هذه الدراسة على توظيف دالة الإنتاج "كوب دوقلاس" لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2014)، حيث أن هذا النموذج مستمد من طرف"كريمة قويدري" في دراستها الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك عام 2011، وقد تمت الدراسة خلال الفترة (1991–2008).

وقد جاء النموذج على الشكل التالي:[1]

$$Gp=f(k, FDI, IMP, \in) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (29)$$

حيث:

Gp: الناتج الإجمالي وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضاف إليه الواردات

K: رأس المال المحلي

FDI: رأس المال الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر

L: عنصر العمل، مقاس بعدد العمال (العمالة الكلية)

IMP: الواردات من السلع والخدمات

£:حد الخطأ

ويمكن كتابة المعادلة السابقة بالصيغة التالية:

[1]–كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، 109

$$GP=AK^{a1}FDI^{a2}IMP^{a3}L^{a4}e^{£} \text{ ……..(01)}$$

حيث:

$$a1+a2+a3+a4=1$$

وبقسمة طرفي المعادلة (01) على (L) نحصل على الدالة التالية:

$$\frac{GP}{L} = (AK^{a1}.FDI^{a2}.IMP^{a3}.L^{a4}e^{£})/L\text{……(02)}$$

ومنه:

$$GP/L=AK^{a1}FDI^{a2}IMP^{a3}L^{a4}L^{-1}e^{£}\text{……(03)}$$

ويمكن كتابة الدالة رقم (03) بالصيغة التالية:[1]

$$GP=AK^{a1}FDI^{a2}IMP^{a3}L^{a4}L^{-a1-a2-a3}\ e^{£}\text{……(04)}$$

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية:

$$GP=A(K/L)^{a1}\ (FDI/L)^{a2}\ (M/L)^{a3}u\text{……..(05)}$$

إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين والتي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد والتي يعني وجودها ترابط بين المتغيرات المستخدم في تفسير المتغير التابع.

[1] -كريمة قويدري، مرجع سابق، ص110

ثانيا: التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالآتي:[1]

-الناتج الإجماليGP : وهو عبارة عن الناتج الإجمالي المحلي خلال سنة معينة مضاف إليه الواردات من السلع والخدمات.

2-الوارداتIMP_t : عبارة عن السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الوطني ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة.

3-رأس المال المحلي k_t: ويعبر عنه بإجمالي الاستثمار المحلي.

4-عنصر العمل L : ويعبر عنه بحجم العمالة على المستوى الكلي للاقتصاد.

5-الاستثمار الأجنبي المباشرFDI : أو ما يسمى برأس المال الأجنبي.

[1]-كريمة قويدري، مرجع نفسه، ص110

ثالثا: قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (مقاس بالناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

من خلال المعطيات السابقة وباستخدام برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

نموذج دالة كوب دوقلاص Cobb-douglas

Dependent Variable: LPIB

Method: Least Squares

Date: 05/16/16 Time: 14:15

Sample: 2000 2014

Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL	3.567224	1.106440	3.224055	0.0081
LIV	0.437046	0.247386	1.766654	0.1050
LFDI	0.049572	0.053671	0.923611	0.3755
C	-27.79723	8.216672	-3.383027	0.0061

R-squared	0.974046	Mean dependent var	9.069014
Adjusted R-squared	0.966968	S.D. dependent var	0.506713
S.E. of regression	0.092094	Akaike info criterion	-1.708836
Sum squared resid	0.093294	Schwarz criterion	-1.520022
Log likelihood	16.81627	Hannan-Quinn criter.	-1.710847
F-statistic	137.6090	Durbin-Watson stat	1.398112
Prob(F-statistic)	0.000000		

تقدير دالة الناتج الداخلي الخام بدلالة الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي وحجم العمالة.

LBib=0.049LFDi+0.437LIV+3.567LL-27.79

بما أن Prob أقل من 0.05 للمعلمة a_1 فإن المعلمة ذات معنوية إحصائية

(ذات دلالة إحصائية) ويمكن الاعتماد عليها في النموذج.

وبما أن Prob أكبر من 0.05 للمعلمة a_2 و a_3 فإن المعلمتين لا تتمتعان بمعنوية إحصائية ولا يمكن الاعتماد عليهما في النموذج.

ليصبح النموذج من الشكل التالي:

LBib=0.049LFDi-27.79

ولدينا معامل التحديد:

R-Squared=97.40

أي أن 97.40 من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر أما الاستثمار المحلي وحجم العمالة لم يكن له تأثير كبير في الناتج المحلي الإجمالي.

Prob(F)=0.00000

بما أن Prob لإحصائية فيشر (F) أقل من 0.05 فإن النموذج ذو جودة توفيق في تمثيل لعلاقة بين المتغيرات.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال محاولة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم التعريف بالنموذج المستخدم وتحديد الطريقة المتبعة في القياس باستعمال برنامج Eviews، وقد توافقت النتائج التي تحصلنا عليها مع النظرية الاقتصادية، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي فبالرغم من صغر حجمه مقارنة بالاستثمار المحلي إلا أن أثره كان أكبر من تأثير الاستثمار المحلي، فزيادة النمو الاقتصادي كان سببها زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا خلال القرن 19مع بداية الثورة الصناعية وحتى 1914 ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالمين الأولى والثانية، ثم عاد للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات.

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعباءها، وكذا مساهمته في تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال توفير مناصب شغل للعمالة الوطنية،علاوة على ذلك فانه يساهم يشكل كبير في نقل التقنيات الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق محددات ذلك الاستثمار، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجال للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منه.

والجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم هذا الأخير لا يزال صعبا ومحدودا مقارنة بحجمه في بعض الدول الأخرى مثل تونس والمغرب ومصر أيضا والتي لا تتفوق على الجزائر من حيث مزايا الموقع والنوعية إلا أنه في الجزائر هناك جملة من العوائق تأثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات.

1-نتائج الدراسة:

لقد وضعنا في بداية البحث فرضيتين أساسيتين، وفي إطار معالجتنا للموضوع وبعد الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بكون الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحقق نتائج ايجابية للدولة المضيفة، فقد توصلنا من خلال بحثنا إلى أنه فعلا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية وهذا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعباءها، وكذا مساهمته في تخفيض معدلات البطالة، كما أنه يساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا الحديثة للدول المضيفة.
- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي تأثير ايجابي، فقد تأكدنا من خلال دراستنا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي، فزيادة هذا الأخير سببها زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- النتائج العامة للدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى نمو اقتصادي والعكس صحيح، وهذا يعني أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، اذ أظهرت الدراسة أهمية الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

-كما أننا توصلنا من خلال هذه الدراسة أن حجم الاستثمار المحلي وحجم العمالة لم يكن له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي.

-أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أكبر من الاستثمار المحلي والعمالة.

3- الاقتراحات:

بناءا على ما تقدم يمكن اقتراح التالي:

- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج من أجل خلق فرص أكثر للاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي وذلك من خلال إصدار تشريعات وقوانين تسهل عملية دخول الاستثمار.
- توفير بيئة سياسية وأمنية ملائمة.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطاءها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات وتوفير البيئة الملائمة لتطبيق الأبحاث المتطورة، وخاصة في البلدان النامية.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة عامة

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ازدهارا خلال القرن 19مع بداية الثورة الصناعية وحتى 1914 ثم شهد تراجعا خلال الفترة مابين الحربين العالمين الأولى والثانية، ثم عاد للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الثمانينات.

لقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعباءها، وكذا مساهمته في تخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال توفير مناصب شغل للعمالة الوطنية،علاوة على ذلك فانه يساهم يشكل كبير في نقل التقنيات الحديثة، وهذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر وتدقيق محددات ذلك الاستثمار، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجال للتنافس بين الدول وساحة للتسابق نحو اجتذاب المزيد منه.

والجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن حجم هذا الأخير لا يزال صعبا ومحدودا مقارنة بحجمه في بعض الدول الأخرى مثل تونس والمغرب ومصر أيضا والتي لا تتفوق على الجزائر من حيث مزايا الموقع والنوعية إلا أنه في الجزائر هناك جملة من العوائق تأثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات.

1-نتائج الدراسة:

لقد وضعنا في بداية البحث فرضيتين أساسيتين، وفي إطار معالجتنا للموضوع وبعد الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بكون الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية تحقق نتائج ايجابية للدولة المضيفة، فقد توصلنا من خلال بحثنا إلى أنه فعلا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية وهذا نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعباءها، وكذا مساهمته في تخفيض معدلات البطالة، كما أنه يساهم بشكل كبير في نقل التكنولوجيا الحديثة للدول المضيفة.
- أما بخصوص الفرضية الثانية والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي تأثير ايجابي، فقد تأكدنا من خلال دراستنا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على النمو الاقتصادي، فزيادة هذا الأخير سببها زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- النتائج العامة للدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، أي أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تقود إلى نمو اقتصادي والعكس صحيح، وهذا يعني أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، اذ أظهرت الدراسة أهمية الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

-كما أننا توصلنا من خلال هذه الدراسة أن حجم الاستثمار المحلي وحجم العمالة لم يكن له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي.

-أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أكبر من الاستثمار المحلي والعمالة.

3- الاقتراحات:

بناءا على ما تقدم يمكن اقتراح التالي:

- تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج من أجل خلق فرص أكثر للاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي وذلك من خلال إصدار تشريعات وقوانين تسهل عملية دخول الاستثمار.
- توفير بيئة سياسية وأمنية ملائمة.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطاءها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات وتوفير البيئة الملائمة لتطبيق الأبحاث المتطورة، وخاصة في البلدان النامية.
- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

قَائمةُ المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2. جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة الطبع.

3. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، العراق، 2000

4. سعيدي يحي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

5. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية(دراسة ومفهوم شامل)، الطبعة الأولى، دار الراية للطبع والنشر، عمان، 2015.

6. السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.

7. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2002.

8. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

9. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001 .

10.عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2003.

11.عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001 .

12.عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، 2013.

13.عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

14.عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، قطر، 2001.

15.فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، بدون سنة النشر.

16.ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

17.مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، .1999

18.محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .

19.محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007.

20.محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية(مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1994.

21.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2007.

22.مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011.

23.نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

24.أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008.

25.بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

26. خشني سهام، علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

27. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.

28. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الصناعية باالدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وجامعة الجزائر، 2004.

29. صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

30. عبد الكريم بعداشن الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

31. عبد الكريم كاكي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011.

32. عز الدين مخلوف، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006

33. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 200.

34. قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010

35. قنوني حبيب، الوساطة البنكية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014.

36. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.

37.مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

38.هدروف أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011.

ثالثا:المجلات

39. بعلوج بولعيد، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع(04) .

40. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد32، 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

41.Salles et Wolff, Croissance et développement tomel, dunod, paris, 1970.

التقارير:

42.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

43.الديوان الوطني للإحصائيات.

44.البنك العالمي.

45.تقارير بنك الجزائر.

46.مؤشرات التنمية للبنك العالمي.

الملخص:

إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تسعى إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية ومحاولة تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، حيث تعمل على بذل الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، بالإضافة إلى وضع تشريعات وضمانات تسهل عملية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنظر إلى الآثار التي يفرزها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها مقارنة بتدفقات رؤوس الأموال الأخرى، ولعل أهم أثر للاستثمار الأجنبي المباشر هو زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم اهتمامات الدولة باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، ومن خلال دراستنا إتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بطريقة ايجابية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

الكلمة المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي.

ABSTRACT:

*A*lgeria as one of the world's countries is in a competition to win the largest share of inflows of foreign direct investment; it seeks to make economic reforms and tries to adapt its economy with the global tram formations.

*A*lgeria works hard to improve its investment climate, in addition to development of legislations and guarantees to facilitate the entry of foreign direct investment, and this is by taking in consideration the effects that are se crated by this type of investment on the compared to the other capital inflows. Perhaps the most important effect of foreign direct investment is to crease economic growth rates; the latter is one of the most important concerns of the state as an essential pillar of economic development.

*T*hrough our study, we found out that the foreign direct investment impact in a positive way on the economic growth in Algeria during the period 2000-2014.

Key words: the foreign direct investment economic growth.